



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

أوراق ومحاضرات

(٢)

ندوة الأمم المتحدة

الإسلام والسياسة

اهداءات ٢٠٠٢

جامعة آل البيت

الأردن



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

أوراق ومحاضرات

(٢)

ندوة الأمم المتحدة

الإسلام والسياسة

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

أوراق ومحاضرات
(٢)

تحرير د. سامي الخزندار

طف وتنفيذ دلال اللواما / معهد بيت الحكمة

طبع في مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية
اربـد - تلفاكس ٢٧٠١٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا هو الإصدار العلمي الثاني في سلسلة الإصدارات الموثقة للندوات والأنشطة العلمية التي يعقدها معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت. وتناول هذا الإصدار محورين رئيسيين وهما :

المحور الاول : " تقويم دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين " .

وهذا المحور كان عنوان ندوة علمية عقدت بمناسبة الذكرى الخمسين للأمم المتحدة بتاريخ ٢٨/١١/١٩٩٥. وذلك برعاية كل من رئيس جامعة آل البيت الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت ومندوب ممثلية الأمم المتحدة في الأردن السيد خالد الجنيني.

لقد جاء اختيار الموضوع أو العنوان للندوة من الشعور بتنامي الدور الدولي في توظيف الأمم المتحدة في مناطق الحزام الضعيف (ما يسمى دول الجنوب أو العالم الثالث) التي تتسم بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني. و لذلك كان لا بد من دراسة وتقويم دور الأمم المتحدة في تلك المناطق. ومن هنا اختارت الندوة حالتها أفريقية والعالم العربي كنموذج يقع عليه هذا التقويم، خاصة وأن هاتين المنطقتين تمثلان تقلا استراتيجيا للعالم بأسره وللقوى الدولية المؤثرة في الأمم المتحدة، على وجه الخصوص.

إن هذا الجهد العلمي ما هو إلا محاولة أولية وجادة ضمن جهود عديدة تقوم بها المؤسسات العلمية في العالم العربي والمحيط الدولي نحو تفعيل وتطوير دور الأمم المتحدة نحو الأفضل من خلال تقديم الفكره والنقد المنهجي الهادف والبناء.

المحور الثاني : " الإسلام السياسي " .

وهذا المحور هو القسم الثاني في هذا الإصدار العلمي. ولا يخفى على أحد أهمية هذا المحور وارتباطه بحياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية بكل ابعادها المحلية والعربية والدولية. وإن هيئة علمية اسلامية كـ " جامعة آل البيت " كان من الطبيعي أن تعطي بعض الاهتمام العلمي والبحثي لهذا الموضوع، و أن تساهم في تطوير و بناء الفهم الاسلامي الوسطي والمستدير لدى الجيل القادم. ومن هنا فإن الاهتمام في معهد بيت الحكمة نحو فتح أفاق الحوار والأحتكاك مع رموز العمل الإسلامي والمتخصصين في مجال دراسات الإسلام السياسي، جعل من هذا هذا الموضوع أحد المحاور الرئيسة في أنشطة المعهد في هذا العام. وإن هذا الإصدار يوثق لمحاضرتين هامتين عقدتا داخل المعهد، أحدهما تعرف بأهم الاتجاهات الرئيسية لحركات الإسلام السياسي، والأخرى تحاول تقديم تأطير نظري لمفهوم المشاركة السياسية في الإسلام من خلال الممارسة السياسية لاحدى حركات الاسلام السياسي في الأردن.

وفي الختام تجدر الإشارة الى أن هذه الانشطة (الاوراق والمحاضرات) تمت بالتعاون مع كرسي اليونيسكو لحقوق الانسان الذي يحتضنه معهد بيت الحكمة.

د. سامي ابراهيم الخزندار

ندوة الأهم المتحدة

ندوة الأمم المتحدة

الأمم المتحدة بين الطموح والواقع (*)

أ.د. محمد عدنان البخيت

يسرني أن ألتقي بكم، وأن أتحدث إليكم في موضوع الأمم المتحدة، وسأتحدث بإيجاز لأنني لست مختصاً في شؤون الأمم المتحدة ولا بالأجهزة المنبثقة عنها. وسأطرح بعض الملاحظات.

*** الملاحظة الأولى :** إننا نحتفل بمرور خمسين عاماً، على ميلاد الأمم المتحدة كما احتفلنا قبل ذلك بميلاد جامعة الدول العربية، وهناك كثير من المنظمات الإقليمية التي قامت في مطلع الأربعينيات وبدأت تلفظ أنفاسها وتلهث في أواخر التسعينيات، وهذا يطرح السؤال التالي :

لماذا أصاب هذه المؤسسات الدولية ما أصابها من الوهن والخلل والخلل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؟

*** الملاحظة الثانية :** ان المبادرات في إنشاء المنظمات الدولية قد جاءت من بلد يقع خارج دائرة الفعل التاريخي والفعل الحضاري، جاءت من الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت البداية - كما يذكر إخواني جميعاً - من مؤتمر فرساي سنة ١٩١٩ عندما أعلن الرئيس وودرو ويلسون مبادئه الأربعة عشر، وكان ذلك سبب تبرم وضيق المشاركين من أصحاب المواقع التقليدية، وبالذات فرنسا وإنجلترا، فهما تشعران أنهما صاحبتا الفعل في تكوين تاريخ العالم. وكانت

* كلمة الاستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت رئيس جامعة آل البيت في افتتاحية هذه الندوة

التهمة الموجهة للرئيس ودرو ولسون ان المسيح الجديد قد جاء ليبشر في فرساي انه لا بشارة بعد قيام الكنيسة الكاثوليكية في بلد كفرنسا، وأن رحمة الله قد اراحت المجتمع العالمي و الأوروبي من ودرو ولسون بمرضه المبكر الى ان التحق بالرفيق الاعلى، لكن الجنود الامريكين هم الذين استطاعوا ان ينقذوا أوروبا عندما نزلوا على سا حل فرنسا الشمالي في منطقة النورماندي. واستطاع أيزنهاور فيما بعد ان ينقذ أوروبا من الغول الجديد المتمثل بالنازية وبالفاشية، واستطاعت أوروبا بفضل أمريكا ان تخرج من جديد من بين كماشة هذه الأمراض الجديدة المتمثلة في النزوة والتعصب وحب السيطرة، منطلقة من نظريات القرن التاسع عشر ونرى هنا ان دولة جديدة من اللاجئين والمهجرين والمعزولين عن العالم تدخل على دائرة الفعل الدولي الحضاري بقولية شكل الحركة العالمية و مسارها. وقد اصبحت هذه الدولة هي المسئولة عن وأد هذا الجنين الجديد، لانها منذ اليوم الأول اصطدمت مع شريكها، الاتحاد السوفيتي، فيما سمي بالحرب الباردة. والامر الأكثر عجبا، انها لم تعد قادرة على ان تتحمل مشاكسات ونشاز بعض الدول الصغيرة الوافدة من افريقيا او غير افريقيا بما في ذلك المندوب الالباني، الذي كان يجلس ليخطب ساعات وساعات دون ان يستمع إليه احد.

ويبدو ان هذه السمة من العزوف وعدم الاهتمام قد امتدت الى الدول الأخرى التي لم تعد تحسن اختيار ممثليها في تلك المنبرية الدولية. وأصبحت جزيرة مانهاتن تستقطب نماذج من الصنف الثاني او الثالث من العاملين في الوزارات الخارجية، وهذا بدوره القى بكله على واقعية أداء المنظمة الدولية فوصلت إلى ما وصلت اليه.

ولكن السؤال الاهم هو: هل العالم بحاجة لهيئة أمم ؟ وهل نحن بحاجة - كدول صغيرة - لهيئة الأمم ؟ وهل الدول الكبرى بحاجة لهيئة أمم ؟ و بخاصة بعدما انتهت الثنائيه القطبيه، واصبحت الولايات المتحدة الامريكية تقترب من الامم المتحدة عندما تريدها أداة ومنبراً

لها، وتعزف عنها إذا لم تكن بحاجة لها و لا تدفع أقساطها للمنظمات الأخرى المرتبطة بها كاليونسكو وغيرها ؟ لقد اجاب المرحوم الأمين العام الاسبق داج همرشولد عندما اصطدم مع المندوب السوفيتي والمندوب الأمريكي قبل وفاته في حادث طائرة في الكونغو، ان الدول الكبرى ليست بحاجة للأمم متحدة، وإنما الأمم الصغرى هي التي تحتاجها. ومن هنا نرى ان الدول الصغرى كالسويد وكالنرويج ودول اخرى فيما بعد كالاردن، اصبحت هي التي تسعى لاعادة بث الحياة في عروق الامم المتحدة وفي شرايينها.

اقول هذا ونحن نعيش مرحلة من الإحباط و الثبور و الهزيمة. اننا كدول صغيرة وكحضارة مستهدفة نحن أحوج الناس الى هيئة الأمم المتحدة والى مجالسها والى منظماتها المتخصصة، وبخاصة في القضايا الانسانية التي تحتاج الى ان نرأب جرحنا فيما يتعلق بها، فمعظم اللاجئين والمشردين والمبعدة والمتسولين في العالم هم من العرب ومن المسلمين، ولا ينافسنا في ذلك الا أمريكا اللاتينية، حيث نجد الاغنياء والمؤسسات المصرفية هناك تستأجر فرقاً لمطاردة الافراد والأطفال وقتلهم أو بيع أعضائهم لطلبة الطب لإجراء التجارب عليهم، وهذا يقودنا الى الملحوظة التالية : ان الدول التي لا تأتي من دائرة العراقة يصعب عليها القيادة لأنها لم تعتد ذلك. وهنا أترك الملحوظة التالية بين أيديكم وأيدي الأساتذة الأفاضل: هل القيادة موروثه أم مكتسبة ؟ و لماذا لم تستطع الدول الكبرى التي اخذت على عاتقها إعادة العالم أن يكون لديها النفس والدربة والتحمل للقيام بهذه المهمة الجديدة؟.

وأذكر هنا أنني دعيت قبل خمسة عشر عاما تقريبا لالقي كلمة في كامبيرا بعنوان: " كيف ننقذ العالم"؟ وكنت بالطبع صغيرا في السن، ولم أكن قد اعتدت بعد، مواجهة الجمهور، وكان هنالك عدد كبير من رؤساء الوزارات ورؤساء الجمهوريات الذين لم ينتبهوا بالطبع لحديثي، لأنني لم أحمل لقب (اكسيلنسي) ولكني فاجأتهم، وكان ذلك

سنة ١٩٧٩، بأن العالم بحاجة الى الدين. وطرحت على المجمع حينئذ بأن هنالك مؤسسات عريقة لم يستطع الزمان افناءها ولم يستطع تجاوزها، وهي المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية والبوذية وما الى ذلك، فلماذا لا تستفيد الجهات القائمة على الأمم المتحدة من خبرة هذه المؤسسات في تحمل الفشل وفي تحمل الضيم وفي تحمل الإساءة ؟ لأن المطلوب من القيادة تحمل كل السلبيات إذا كانت عاجزة عن توفير القيادات برؤية وبأبعاد. اقول ذلك ونحن نشهدالساحة الدوليـه تفتقر الى رجال عظام، وأن الموجودين الآن والمسؤولين عن العالم يأتون ويذهبون وأعمارهم اقل من أعمار مديري الشركات. ومن هنا أصبحت تتطلق صيحه جديدة أين العالم ؟ أين الوجود ؟ أين المستقبل؟ وصار هنالك افتخار جديد، انا لا أنتمي لحكومتي وإنما أنتمي الى

NGO (Non - Governmental Organiztions)

فأصبح هنالك تشكيلات وسلالات جديدة تضع اسمها NGO وهي المنظمات غير الحكومية، واستطاعت هيئة الامم ان تتدخل في الشؤون الداخليه للدول بإسم NGO. اما الاقتصاديات التي تبنى وتدار في جو من القيم المنبثقه فيما يسمى مناطق Malls وهي بطبيعة الحال مناطق التسويق الكبرى، فهي التي تشكل واقع الحال، لكنها لا تشكل المستقبل. لا أريد ان اترككم متشائمين ولكن اريد أن اقول: إن المستقبل بحاجة إلينا جميعاً، وبحاجة الى أن نقف بكل جدارة، وأن ندافع عن المستقبل، وأن لا نقف طويلاً، بل لا نتوقف لحظة واحدة فإن الاستسلام يعني النهاية.

الأمم المتحدة ومواقف دول العالم الثالث

أ.د. صالح جواد الكاظم

يبلغ عدد الدول التي تتألف منها الأمم المتحدة في الوقت الحاضر (١٨٥) دولة. ويبلغ عدد دول العالم الثالث بينها نسبة تزيد على ثلثي هذا العدد. وكان بين الدول الخمسين التي كانت تؤلف الأمم المتحدة عام ١٩٥٠ عدد غير قليل من الدول الصغرى والوسطى، ومعظمها من أمريكا اللاتينية. كما كان بينها بعض الدول العربية كمصر والعراق. وبذلك كانت هذه الدول من الاعضاء المؤسسين للمنظمة الدولية الجديدة الكبرى.

وكان المنتظر أن تمارس هذه الدول أدواراً ايجابية في انجاز أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، ونقل نجاحاتها الى عالمها الخاص، أي الى منظماتها الاقليمية وعلاقة بعضها ببعض على شتى المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية. وبدلاً من ذلك، انضمت هذه الدول الى فرق القادحين في المنظمة والناقدين لتصرفاتها وأعمالها والمشككين في حاضرها ومستقبلها. ولكن مراجعة عجلى لسجل هذه الدول في المنظمة الدولية، وما كانت عليه العلاقات فيما بينها، تثبتنا هذه المراجعة بأن مسؤولية هذه الدول عن الأوضاع المتردية التي تمر بها الأمم المتحدة لا تقل خطورة وجسامة عن مسؤولية غيرها من الدول، بما فيها الدول الكبرى. فكيف وقع هذا؟ فيما يأتي من نقاط ايضاح لجملة حقائق تبين الدور السلبي الذي قامت به دول العالم الثالث في احباط اهداف الأمم المتحدة.

أولا - دول العالم الثالث ومسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين:

يتصدر هدف الحفاظ على السلم والأمن بقية الاهداف الأربعة التي تتبناها المنظمة الدولية، وبدونه يستحيل ادراك أي هدف آخر. والمقصود بالسلم نقيض حالة الحرب أو النزاعات المسلحة، أما الأمن فيراد به انتفاء حالات التوتر والمواقف التي يؤدي استمرارها الى قيام الحرب. والعلاقة بين السلم والأمن بينة مسلم بها، وإن كان الأمن مقدمة السلم وشرطه الأساس. وانجاز هذا الهدف الاكبر يستلزم نبذ اللجوء الى القوة المسلحة والتهديد بها، والتخلص من التوترات والاضاع التي تزعزع الأمن.

لقد أسهمت دول العالم الثالث في احباط هذا الهدف حين سمحت بوقوع مئات الحروب والنزاعات المسلحة بينها. وكادت أن تكون أراضي هذه الدول ساحات العالم الوحيدة التي دارت عليها هذه الحروب والنزاعات. وما كان للأخيرة أن تتشب لولا فقدان الأمن بين هذه الدول، أي قيام حالات لا تحصى من التوتر والتأزم بينها. وكانت المطالبات الحدودية وادعاءات السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية أهم مظاهر هذه التوترات، بل المداخل الرئيسية الى الحروب نفسها.

ولا شك أن إيمان الأعمى بسياسة القوة في العلاقات بين دول العالم الثالث كان له أقوى الأثر في توتير هذه العلاقات ودفعها الى هاويات الحروب والنزاعات المسلحة. ومما عمق من مثل هذا الايمان، حيازة هذه الدول ترسانات هائلة من الأسلحة التي انفقت على شرائها - أو على صنعها أحيانا - كميات ضخمة من مواردها. وقد أغرت هذه الحيازة كثيرا من هذه الدول بالتهديد باستعمال القوة أو باستخدامها فعلا، منتهكة بذلك المبدأ الرابع من مبادئ المنظمة الدولية السبعة، الذي يقضي بامتناع اعضائها " جميعا " عن هذا التهديد أو الاستخدام الفعلي .

للقوة ضد وحدة أية دولة أو استقلالها السياسي أو على أي وجه آخر لا يتفق واهداف المنظمة.

وهكذا ركب الظن بأن القوة وحدها هي السبيل الى انهاء النزاعات أو تركيع الآخرين - رؤوس الكثير من مسؤولي دول العالم الثالث. والمفترض أن تكون هذه الدول أدري من غيرها بأن حلولاً تفرض بالقوة لن تدوم وبأنها لن تكون أكثر من توقفات في النزاعات تستأنف تأججها وانتشارها مرة أخرى. وكان بمستطاع هذه الدول أن تكتشف بنفسها الضلال في هذا الظن لو تذكرت بأنها كانت هي نفسها حتى عقود قريبة ضحايا سياسات القوة الغربية. وقد كان من أخطر آثار إيمان بسياسة القوة في العلاقات بين دول العالم الثالث ذلك السباق المهلك على التسلح وفتح بوابات الاضطراب والحرب على مناطق كانت نائية عنها زمناً طويلاً.

ثانياً - دول العالم الثالث وحل التوترات والنزاعات سلمياً:

لا يكفي لحفظ السلم والأمن الدوليين قمع أعمال العدوان وغيرها من أوجه الاخلال بالسلم، بل لا بد أيضاً من حل المنازعات والتوترات بطرائق سلمية. وقد اكد ميثاق الأمم المتحدة هذا في كل من الديباجة وأهداف المنظمة ومبادئها وكرس له الفصل السادس وجزءاً من السابع. والحق أن المنظمة وميثاقها يقومان على فكرة هذا الحل أصلاً. والمسلم به أن بقاء النزاعات بلا حلول يعني احتمال زيادة تعقدها واليأس من حلها وامكان تحولها الى حروب أو صدامات مسلحة. وهذا ما حدا واضعي الميثاق على أن يجعلوا من السعي لحل النزاعات " واجبا " على أطراف لا مجرد " خيار " يعتمد على مشيئتهم وحدها.

وقد ذكر الميثاق سبع طرائق سلمية لحل النزاعات هي المفاوضات، والتحقيق والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، واللجوء الى المنظمات الاقليمية. وهي كافية بذاتها لحل أي نزاع أيا كان تعقده وطوله. ولم يقصر الميثاق الدول المتنازعة على

واحدة في هذه الطرائق، بل أباح لها أن ترفضها جميعا وأن تأخذ بالطريقة التي تختارها هي نفسها. ومع ذلك رأت هذه الدول ألا تختار طريقة لحل نزاعاتها، أي أنها اختارت الإبقاء على نزاعاتها.

وحين كان مجلس الأمن يوجه أحيانا دعوات الى أطراف نزاع ما، يحثهم فيها على وقف إطلاق النار وتسوية نزاعهم بوسائل سلمية، كان هؤلاء يتبارون في اختلاق الذرائع والمسوغات للتملص من الاستجابة لهذه الدعوات. وبالرغم من أن الدعوات اتخذت شكل قرارات ملزمة بموجب المادة (٢٥) من الميثاق، حيث بذل المتنازعون قصاراهم لإفراغ كل الزامية منها. فقد صوروها بأنها مجرد توصيات لأنها اتخذت بموجب الفصل السادس لا السابع من الميثاق، وبأنها - لذلك - لا تلزمهم. وتلاعبوا بالالفاظ ومبانيها. وكان من الأطراف من يعلن صراحة أنه لن يقبل بأي قرار قد يتخذه المجلس في النزاع إن لم يكن يمثل وجهة نظره كاملة، أي يدين خصمه جملة وتفصيل. وكان منهم من يرفض هذه القرارات بدعوى أنه لم يشارك أصلا في وضع مشاريعها ولذلك لن يشارك في تنفيذها.

ولم تكن هذه المواقف مجرد تفسير ذاتي auto-interpretation للقرارات والوثائق، وهو آفة يعاني القانون الدولي والعلاقات الدولية آثارها المدمرة. وإنما كانت بمكانة "فيتو فعلي" تمارسه بعض دول العالم الثالث حيال قرارات مجلس الأمن في النزاعات القائمة بينها. ولا حاجة بنا هنا أن نستذكر كل النتائج التي أسفر عنها "فيتو العالم الثالث" هذا. ولكن يكفي أن نتذكر ابقاء النزاعات بلا حلول. ولربما كان الأهم أن نتذكر أن ممارسة هذا "الفيتو" جردت دول العالم الثالث من كل ما تحتج به في نقدها لاحتكار خمس دول فقط حق الفيتو الرسمي في مجلس الأمن. ولربما ظن البعض من هذه الدول ان اللجوء الى هذا الفيتو الفعلي يمكن أن يؤدي الى حل ما، نتيجة التهديد به. وكان الخطأ في هذا الظن لاثما للعيان. فقد كان موقف الطرف الثاني في

النزاع، الذي قبل بقرار المجلس، يزداد تصلبا ازاء هذا التهديد. وبذا كانت تنأى عن الأفق احتمالات حل النزاع.

ومع تزايد عدد النزاعات بين دول العالم الثالث، تزايد اللجوء الى هذا الفيتو الفعلي، حتى شكل ظاهرة تستأثر باهتمام من تعنيه نزاعات دول العالم الثالث. وتتزامن هذه الظاهرة هي وظاهرة التهرب من أي التزام مسبق بحل النزاعات التي قد تقوم مستقبلا بين هذه الدول. وفي رأينا المتواضع، تستحق الظاهرة الثانية هذه شيئا من الايضاح.

ثالثا - دول العالم الثالث والإلتزام بحل نزاعاتها المستقبلية :

الحل الذي نعنيه هنا هو الحل القضائي للنزاعات أمام محكمة العدل الدولية، التي هي الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة. فقد نصت الفقرة (٢) من المادة (٣٦) من النظام الأساسي لهذه المحكمة على "ان للدول التي هي أطراف في هذا النظام.... أن تصرح في أي وقت بأنها بذات تصريحها هذا، وبدون حاجة الى اتفاق خاص، تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في النظر في جميع النزاعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الإلتزام نفسه، وحددت هذه النزاعات بتلك المتعلقة بتفسير المعاهدات، وبأية مسألة من مسائل القانون الدولي، وبوجود واقعة اذا ثبتت ألفت انتهاكا لإلتزام دولي، و بطبيعة أومدى التعويض عن هذا الانتهاك. أما الفقرة (٣) من هذه المادة فهي تنص على أنه " يجوز أن تصدر التصريحات.... من دون قيد أو شرط، أو أن تعلق على شرط التبادل من جانب عدة دول أو دول معينة بذاتها، أو أن تقيد بمدة معينة".

وقد كان بمستطاع الدول جميعا أن تهتبل الفرصة التي تتيحها الفقرة (٢) من المادة (٣٦) لتصرح برغباتها في الإلتزام بولاية المحكمة في النظر في نزاعاتها المستقبلية. ولكن أغلبها أحجم عن ذلك. وهكذا لا يبلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صرحت

باستعدادها لقبول ولاية المحكمة هذه إلا سبعا وأربعين دولة من مجموع عددها البالغ مائة وأربعا وثمانين دولة. وبلغ عدد دول العالم الثالث التي قبلت بهذه الولاية ثلاثين دولة من مجموع عددها الذي يتجاوز المائة والعشرين دولة. وقد انتهى مفعول بعض هذه التصريحات دون أن تجدد. وإذا كان من استنتاج يمكن أن يتوصل إليه المرء من الأعداد فهو أن معظم دول العالم الثالث، التي تعج بالنزاعات، ليس لها أدنى استعداد للنزول على قضاء المحكمة الدولية طواعية. ولم يكن بين الاثنين والعشرين دولة عربية إلا ثلاث دول قبلت ولاية المحكمة الجبرية، وكانت هذه الدول هي مصر والسودان والصومال. والأهم من ذلك أن الكثير من دول العالم الثالث التي صرحت برغباتها في قبول ولاية المحكمة للنظر في نزاعاتها المستقبلية ألحقت بتصريحاتها شروطا وتحفظات تضعف من أثر هذه التصريحات، إن لم تلغها عمليا. ومن أخطر هذه التحفظات حق الدول المصرة في استبعاد أنواع معينة من النزاعات من نظر المحكمة فيها، وحققها في أن تلغي تصريحها باخطار إلى الأمين العام للأمم المتحدة أو في أن تزيد من التحفظات الملحقة به. وبذلك عطلت دول العالم الثالث وسيلة ناجحة لحل نزاعاتها. ولكن لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن موقف هذه الدول تجاه هذا النوع من التقاضي هو جزء من موقفها العام تجاه حل نزاعاتها بأية طريقة سلمية أخرى.

رابعا - دول العالم الثالث ومواقفها في مجلس الأمن :

لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أهمية سياسية كبرى لأنه يتولى رسميا المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن في العالم، ويلزم أعضاء المنظمة جميعا بتنفيذ قراراته. وكما هو معروف، يتألف المجلس من خمسة عشر عضوا، خمسة منهم دائمون، وعشرة عضويتهم سنتان وتختارهم الجمعية العامة بأكثرية الثلثين. ومن

المعروف كذلك أن معظم الأعضاء المؤقتين هم عادة من دول العالم الثالث.

ويستطيع الاعضاء المؤقتون أن يسهموا بدور حاسم في اتخاذ المجلس كلا النوعين من قراراته : أي في القرارات المتعلقة بمسائل اجرائية Procedural حيث تجاز بأية تسعة أصوات، وفي القرارات الأخرى حيث تجاز بتسعة أصوات أيضا، على أن تكون بينها أصوات جميع الاعضاء الخمسة الدائمين. وهذا النوع الثاني من القرارات هو الذي يمكن أن يستخدم فيه أي من الأعضاء الدائمين حق الفيتو أو الرفض ليعطل مشروع القرار. وإذا افترضنا أن الخمسة الدائمين هم كتلة متفقه دائما في مواقفها - وهم ليسوا كذلك - فإن حاجتهم إلى أربعة أصوات تؤيدهم تبقى قائمة في كل الأحوال. ولو تضامن الاعضاء المؤقتون بصدق و جدية لما عثر الخمسة الدائمون على أربعة بينهم يؤيدونهم. وهذا هو الموقف الذي كان بمكنة الاعضاء غير الدائمين اتخاذه في مشاريع القرارات التي تراد اجازتها. إنه موقف يمكن أن يعادل في أثره وقوته الأثر والقوة التي ينطوي عليها الفيتو وهما وقف مشروع القرار، بل هو "فيتو" من نوع خاص.

وانطلاقا من هذا الفيتو، كان بالإمكان إيجاد نوع من التوازن بين هذا الفيتو، وفيتو الأعضاء الخمسة الدائمين. ولكن موقف الاعضاء غير الدائمين المنشود لم يتحقق، وبقي فيتو الاعضاء الدائمين وحده قائما وإن قل استخدامه في السنوات القلائل الماضية.

خامسا - دول العالم الثالث وحقوق الانسان وحياته الأساسية:
" الإيمان بالحقوق الأساسية للانسان ولكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء.... من حقوق متساوية "، كما تقول ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، و " تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وتشجيعه بدون تفریق من حيث العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين"، كما ينص عليه الهدف الثالث من أهداف المنظمة، و "أن يشيع

في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تفریق من حيث العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين "و" أن يتعهد جميع الاعضاء بأن يقوموا، منفردین أو مشترکین، بما يجب علیهم من عمل بالتعاون مع المنظمة " لادراك هذا الهدف، كما تنص علی ذلك المادتان (٥٥) و (٥٦) من الميثاق.... كل هذه نصوص صريحة ألزمت دول العالم الثالث، وبقية دول العالم، منذ أكثر من نصف قرن، باحترام ما للإنسان من حقوق وحريات، مدونة كانت أو غير ذلك، أي معترفا بها أو خلافه. وتوالى الاعلانات والاتفاقيات التي عمقت هذه الحقوق والحريات وازدادت إليها أنواعا جديدة، وأنشأت آليات خاصة متقدمة لحمايتها.

وكان بمستطاع دول العالم الثالث، بحكم عددها الكبير، أن تشارك مشاركة كبرى في تحقيق اكبر هدف للأمم المتحدة، بل للجنس البشري كله بوجود هذه المنظمة أو بدونه. وكان المطلوب ألاكتفي بأن "تحتزم" هذه الحقوق والحريات، بل أن "تشجع" علی ممارستها عمليا بكل ما يدعمها ماديا وسياسيا.

ولكن سجل دول العالم الثالث في هذا المضمار كان في معظمه عبارة عن قوائم لانهاية لها من إنتهاكات حقوق الفرد وحرياته. وارتبطت هذه بنوع دولة العالم الثالث ونشأتها وطبيعتها. فهي أصلا ليست " دولة قانون " أو مؤسسات، تنتقل فيها السلطة سلميا وديموقراطيا، وتراقب فيها وتحد تصرفات المسؤولين عن طريق البرلمان أو القضاء. وبدلا من أن يكون الصراع داخل هذه الدول بين التخلف والتقدم أضحي صراعا بين حكام ومحكومين. وبذلك خسرت معظم هذه الدول كلا من التقدم والديمقراطية في آن واحد. والأهم أن هذه الدول، في مواقفها السلبية والمضادة تجاه حقوق الانسان وحرياته الأساسية، أسهمت في إحباط واحد من أهم أهداف الأمم المتحدة.

بعض المصادر

Hans Kelson, The Law of the United Nations, London, 1950.

D.W. Bowett, The Law of International Institutions, London, 1982.

Goodrich, L.M., and Hambro, E., Charter of the United Nations: Commentary and Documents, Boston, 1946.

Anthony Carty, The Decay of International Law, Manchester, 1986.

صالح جواد الكاظم، "حق الفيتو بين الواقع وامكان الغائه"، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد (٤)، ١٩٧٣ - ١٩٧٤.

صالح جواد الكاظم، "ولاية محكمة العدل الدولية ومواقف الدول النامية منها"، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء (١)، المجلد (٣٣)، ١٩٨٢.

صالح جواد الكاظم، "رؤية أخرى في اقامة محكمة عدل عربية"، مجلة شؤون عربية، العدد (٨٢)، حزيران، ١٩٩٥.

دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين : **حالة القارة الأفريقية**

أ.د. إبراهيم أحمد نصر الدين

منذ بداية التسعينيات، ومع انتهاء الحرب الباردة - بانتهاء المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي - برزت على الساحة الدولية العديد من المشكلات الخطيرة التي هددت أو باتت تهدد السلم والأمن الدوليين، ودفعت بالأمم المتحدة، وبالمجتمع الدولي، الى السعي لمواجهتها واحتواء آثارها، فطورت مفاهيم جديدة في العمل الدولي لم تكن قائمة، ومورست أساليب مستحدثة دعما للاستقرار الدولي، ولم تكن القارة الافريقية بمنأى عن هذه المشكلات ولا بعيدة عن الساحة النظرية لتطوير المفاهيم، ولا مغيبة عن ابتكار آليات جديدة لتسوية منازعاتها، بل كانت المشكلات المتفجرة في القارة الافريقية لأسباب متعددة حافزا على تطوير العمل الدولي - في اطار الأمم المتحدة - في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

اولا : عصر ما بعد الحرب الباردة: مشكلات جديدة، قديمة:

بانتهاء الحرب الباردة، مع بداية التسعينيات، انتاب البعض شعور - ولمدة قصيرة - بأن نظام الأمم المتحدة قد بات أكثر استقرارا ودينامية في نفس الوقت، وذلك بعد أن تحررت الأمم المتحدة من القيود الايدولوجية وغيرها من القيود التي كان يفرزها صراع الشرق / الغرب، وقد استخدم مصطلح " النهضة " أو " الانبعاث " عندما ظهر جليا أن مجلس الأمن الدولي أخذ يلجأ في اصدار قراراته الى أسلوب " الاتفاق " بدلا من اللجوء الى استخدام حق النقض " القيتو " الذي كان يعطل، ويعرقل دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين.

على أنه سرعان ما ظهر بوضوح أن المشكلات والتوترات التي توارت أثناء فترة الحرب الباردة، والتي تجوّهلت وقتها، قد راحت تتفجر بسرعة - عددا وكثافة - تحت دوافع سياسية واثنية واجتماعية واقتصادية. الخ. كما برز واضحا جليا أن المشكلات العالمية الكبرى، الاقتصادية والاجتماعية، والتي ظهرت منذ الستينيات - قد باتت أكثر الحاحا من أي وقت مضى وتحتاج لحلول شاملة لمواجهتها. وهكذا فإن الوضع العالمي الجديد، قد أصبح أكثر خطورة، وأضحى يلقي بكاھله على نظام الأمم المتحدة بشكل يفوق في بعض الأحيان مقدرة هذا النظام.

ويمكن ان نعرض بإيجاز لبعض المشكلات العالمية الخطيرة التي أهملت أثناء فترة الحرب الباردة، وتفجرت على السطح منذ بداية التسعينيات.

١ - الآثار السلبية لثورة الاتصال الدولي:

فبصرف النظر عن الراديو، فإنه يوجد في العالم اليوم نحو بليون تلفزيون، وأكثر من ٣٠٠ قمر صناعي تبث الأخبار الى ما يزيد عن ١٣٧ دولة، وليس من شك في أن تلك الأخبار تصل الى غالبية أبناء الجنس البشري من الفقراء فيزداد شعورهم بالاحباط من السلوك الاستهلاكي للأقلية من دول العالم الصناعي في الشمال، ومن سلوك النخب الحاكمة في الجنوب، بل ان اعلانات التلفزيون والاتفاق عليها يشكل في جانب كبير نهبا لثروات الفقراء لصالح الأغنياء اذ تقدر أرباح هذه الاعلانات بنحو ٦٥ بليون دولار سنويا. وليس من شك من أن ثورة الاتصالات هذه انما تؤدي في احد جوانبها الى اثاره قلاقل سياسية، والى الهجرة الدولية، والى العنف في ذات الوقت، ذلك لأنها تعمق الاحساس بعدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين أعضاء الجماعة الدولية.

٢- الاختلالات الاقتصادية :

لقد أدت الحرب الباردة الى لفت الانتباه بعيدا عن هذه المشكلة كما أدت الى تحويل الموارد بعيدا عن الاتفاق على مواجهة الفقر العالمي وقد عمق ذلك من الاختلال الاقتصادي بين الشمال والجنوب. وأضحت الحاجة ملحة الى وضع استراتيجيات لمعالجة هذا الاختلال المهدد للسلم و الأمن الدوليين، وبدون ذلك تكون رفاهية الشمال مهددة ازاء عجز دول الجنوب عن شراء منتجاته.

٣- الفقر المدقع :

يقول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة " يوثانت " :
" ان اتساع فجوة التقدم الاقتصادي.... بين الأغنياء والفقراء يعد اكثر خطورة من الاختلافات السياسية أو الايدولوجية ".
ويقدر أن نحو ١,٤ بليون نسمة في العالم يعيشون في فقر مدقع دون امكانية للحصول على الغذاء الكافي، وبدون مأوى، أو رعاية صحية أو تعليم. وهؤلاء يشكلون نحو ربع سكان العالم.
ويذكر أنه في عام ١٩٨٩ كان الأغنياء الذين يشكلون خمس سكان العالم يحصلون على دخول تعادل ٦٠ مثل دخول الفقراء.
وفي داخل الدولة الواحدة فان هذه هي الظروف الكلاسيكية للانفجار والثورة، ومن شأن ذلك أن يهدد السلم والأمن الدوليين من جهة، ويعرض الدول لمخاطر الاضطرابات السياسية العنيفة من جهة أخرى.

٤- الانفجار السكاني :

لقد تضاعف عدد سكان العالم منذ انشاء الأمم المتحدة ذلك أن عدد سكان العالم يزيد يوميا بنحو ربع مليون نسمة، أي نحو ٩٠ مليون نسمة سنويا، ويقدر العدد الرسمي للعاطلين بين سكان العالم في الجنوب بنحو ٤٠٠ مليون نسمة وهو رقم يقارب عدد سكان

اوروبا الغربية والشمالية، ويحتاج هذا العدد الى ٤٠ مليون فرصة عمل جديدة سنويا، وفي ظل العلاقة غير المتكافئة بين الشمال والجنوب فلا توجد بارقة أمل لمواجهة هذه المشكلة. ذلك أنه بدون قيام دول الشمال بمساعدة دول الجنوب على تنظيم الأسرة، وتوفير فرص العمل فان عدد سكان العالم يقدر أن يزيد بـ ٤ بليون نسمة بحلول ٢٠٢٥ وهي زيادة تعادل العدد الاجمالي لسكان العالم عام ١٩٧٥.

٥- الأمن الغذائي :

ان الدول التي لا تستطيع الوفاء باحتياجات شعوبها من الغذاء تضطر الى استيراده من الخارج، وقد وجدت القارة الأفريقية - في ظل الشروط السابقة للتجارة الدولية - أنه من الافضل لها استيراد الغذاء من الشمال على زراعته، غير أن هذه الشروط تغيرت عن جهة وأسفرت عن تفاقم أزمة الديون على دول القارة من جهة ثانية، في وقت تدهورت فيه التربة الافريقية نتيجة لعوامل التآكل والتعرية من جهة ثالثة، وزادت حدة المشكلة بارتفاع معدل نمو السكان من جهة اخيرة ، وكل هذا وذاك من شأنه أن يؤدي الى مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة.

٦- تدهور البيئة :

لقد أنتج العلم الحديث نحو ٧٠ ألف مركب كيميائي، كما يجري قطع الغابات المدارية لاستهلاك اخشابها، كما ازدادت الصناعات وعملية التحضر وكل هذا وغيره أدى الى تلوث بيئي خطير. ودخل العالم حلقة مفرغة شريرة، فالظروف الخارجية تؤدي الى تدهور البيئات المحلية، وهذه بدورها تؤثر في البيئة الدولية، فضغوط الدائنين في الشمال، فضلا عن استخدامهم لأساليب حماية تمنع دخول سلع الجنوب الى اسواقهم قد دفعت ببعض دول الجنوب

الى قطع اخشاب غاباتها للاستهلاك المحلي أحيانا وللتصدير غالبا الى الشمال (٢٠٪ من أبناء الجنس البشري في الشمال يستهلكون ٨٥٪ من كل اخشاب العالم) وقد ادى ذلك الى تدهور البيئة العالمية والتأثير على مناخ الأرض. والغريب أنه لم يكن بالامكان صدور اتفاقات ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية دون ضغوط من المنظمات غير الحكومية على الحكومات.

٧- ضعف الدولة الوطنية :

ان نموذج الدولة الوطنية بمفهومها الغربي قد أخذ في الانهيار نتيجة لعدة عوامل نذكر منها:

(١) تعقيدات ادارة المجتمعات الاستهلاكية الحضرية وتمويلها.
(ب) مطالب المواطنين بحكم محلي أو اقليمي نتيجة فقدانهم للثقة من العملية الديمقراطية على المستوى الوطني.
(ج) وحيث تضم الدولة العديد من الثقافات والاقليات والاثنيات ازدادت المطالبه بحماية حقوق الانسان، وهو امر أدى الى اثاره قضايا حادة في هذا الشأن للبحث عن اطار ملائم لحكم الشعوب.

(د) وبالرغم من ان جذوة الديمقراطية قد انتشرت في معظم أنحاء العالم، الا ان ذلك تم بمفاهيم مختلفة، وأحيانا متقاربة، وإذا كان هذا الأمر يبدو صحيحا في الأجل الطويل، الا انه في الأجل القصير فان العملية الديمقراطية قد اسفرت عن انتشار الفوضى وأعمال العنف.

- وتقف مأساة الصومال خير شاهد على ذلك، وخير معبر عن عدم ملائمة هياكل الدولة الوطنية الغربية للواقع الأفريقي المعاصر.
- ثم ان الهياكل الخارجية للدولة الوطنية تواجه تحديات عدة نذكر منها:

(أ) ان نظم واجهزة الاتصال الدولي (اقمار اصطناعية، بنوك دولية الخ) كان لها تأثيرات على الاستقرار النقدي والمالي وبالتالي الوطني في دول العالم الثالث. ذلك أن نحو تريليون دولار تتحرك يوميا عبر اسواق المال الدولية، وتلثي هذا المبلغ يمر عبر لندن ونيويورك وطوكيو، ولا يتجه الا مبلغ ضئيل من هذه الأموال للأغراض الاستثمارية والانتاجية في دول العالم الثالث، وقد أدى ذلك الى فقدان الدول السيطرة على قيمة عملاتها بشكل أدى الى تدهورها وإلى خسائر اقتصادية واجتماعية فادحة كثيرا ما تقضى الى قلاقل سياسية.

(ب) ثم ان حدود الدول الافريقية ودول العالم الثالث، التي يتعين احترامها وفقا لميثاق الأمم المتحدة، قد بدأت تتور الشكوك حول معقوليتها ثقافيا واقتصاديا، بل وباتت موضوع تحد في العديد من أنحاء العالم.

٨- الطموحات الثقافية والاثنية :

وهذه المشكلات ترتبط بسابقتها الى حد كبير

(أ) فمن جهة فان المقولات الماركسية المتعلقة بأن الخصوصيات الثقافية والاثنية ستفقد قيمتها وقوتها السياسية بقيام دولة البروليتاريا، هذه المقولات، قد تبخرت بانتهاء الاتحاد السوفياتي، وتلاشي نفوذه من شرقي أوروبا، حيث اضيف في عام واحد ١٥ دولة جديدة الى الأمم المتحدة.

(ب) ومن جهة ثانية فان الافتراضات الغربية القائلة بأن التعددية الديمقراطية من شأنها أن ترضى الطموحات الاثنية، وتمنع انهيار الدول، هذه الافتراضات قد ثبت خطؤها بتنامي المطالب المتعلقة بحق تقرير المصير في الاتحاد السوفيتي السابق، وفي السودان، وفي اثيوبيا، وجنوب أفريقيا.... الخ.

(ج) واخيراً فإن الاجيال الجديدة من دول الجنوب راحت تعيد اكتشاف هوياتها وثقافتها التي طمسها الاستعمار في ظل حدود فرضها، فالأقليات أصبحت تعبر عن طموحاتها، بل وراحت تستخدم السلاح لتحقيقها.

ان انتشار الظاهرة يفرض وجود آلية دولية للتعامل معها بالحوار البناء حتى لا يتهدد السلم والامن الدوليين.

٩- السيادة :

ان الأمم المتحدة رابطة من دول مستقلة ذات سيادة ، وقد نص ميثاقها على مبدأ احترام السيادة، والمساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول حماية للدول الضعيفة.

غير أن نظام الأمم المتحدة بدأ يضع محددات على السيادة المطلقة للدول خاصة ما تعلق منها بقانون البحار، والمعاهدات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي، ثم ان تدخل الأمم المتحدة عسكرياً، في بعض الدول، حيث لا توجد حكومات في الأربع سنوات الأخيرة - شكل هو الآخر قيداً على ممارسة أعمال السيادة المطلقة للدول بغية حماية السكان المدنيين وتوفير الغذاء والمأوى والدواء.

وقد جاء أول اعتراف رسمي بهذا الايقاف المؤقت للسيادة لاعتبارات طارئة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١ (القرار ١٨٢ الدورة ٤٦) بشأن المعونات الانسانية العاجلة، فأول مرة يصبح ' اتفاق ' الدول الأعضاء وليس طلب الحكومة أو الدولة المعنية هو الأساس في هذا الايقاف المؤقت.... وتعكس العمليات المعاصرة للأمم المتحدة هذا التوجه.

(أ) فالسلطة الانتقالية للأمم المتحدة من كوريا UNTAC ضمت ٢١ ألف جندي، ورجل شرطة، ومدراء مدنيين، ومنظمي انتخابات ومشرفين عليها، وخبراء في الاقتصاد والتنمية، وفي رعاية اللاجئين ومشرفون على احترام حقوق الانسان

(ب) وفي الصومال، فإن مجلس الأمن قرر استخدام القوة لفرض النظام والتعامل مع الميليشيات.

(ج) وفي يوغوسلافيا السابقة والعراق : قرر المجلس اقامة ملاذات آمنة أو ملاجئ داخل البوسنة، والعراق.

ورغم عدم وجود اتجاه في الوقت الحاضر لتحويل الأمم المتحدة الى سلطة فوق وطنية **Supranational** الا أن المنظمة في مرحلتها الانتقالية شكلت قيما على السيادة الوطنية و أحيانا تصرف خارج نطاق هذه السيادة، وفي هذا السياق أعلن الدكتور/ بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة أن " احترام السيادة والسلامة الإقليمية (للدول) يعد محورا لأي تقدم دولي مشترك، غير أن عهد السيادة المطلقة والشاملة قد ولى، ثم ان نظرية السيادة لم يشهد لها الواقع. ان مهمة قادة الدول في الوقت الحاضر فهم هذا الأمر، وعليهم السعي الى تحقيق توازن بين الحكم الداخلي الجيد ومقتضيات عالم يقوم على الاعتماد المتبادل ".

١٠- الصراع على الموارد :

بدأت تظهر التوترات بشأن الموارد النادرة، وتأخذ أبعادا في العلاقة بين الشمال والجنوب، وداخل أقاليم العالم المختلفة. فمشكلة أسعار البترول، وتوزيعه، وفوائده تساهم في حدوث أزمات وقد تؤدي الى حروب تهدد السلم والأمن الدوليين، وتتدخل حرب الخليج الثانية في هذا السياق. ثم ان هناك احتمالات للصراع بشأن الموارد المائية ذلك أن نحو ٤٠٪ من سكان العالم يعيشون حول أنهار وبحيرات تقسمها مجموعة محدودة من الدول ، ويؤدي سعي دولة الى اقامة سدود ضخمة (للكهرباء) أو اقامة مشروعات للرى الى توترات خطيرة بين الدول في بعض الاقاليم قد تقضي الى حروب ويدخل في هذا السياق ما يثار بشأن الموارد المائية في الشرق الأوسط وحوض نهر النيل في الوقت الحاضر.

١١- الهجرة الدولية :

نتيجة لشح الموارد، تحدث هجرات كبيرة عبرت الحدود في أفريقيا وآسيا وقد أصبحت الهجرة الدولية، أحد ملامح ما بعد الحرب الباردة.

ففي أوائل الستينيات كان عدد طالبي اللجوء الى دول غرب أوروبا ١٦ ألف طلب يوميا، وارتفع هذا العدد عام ١٩٩١ ليصل الى ٥٤٥ ألف طلب يوميا، وبحلول عام ١٩٩٣ بدأت غالبية الدول تغلق حدودها في وجه الهجرة.

وعندما أنشئت وكالة غوث اللاجئين كان عدد اللاجئين على مستوى العالم ١,٥ مليون نسمة، ارتفع عددهم الان الى ٢٠ مليون نسمة، هذا بالاضافة الى نحو ٢٤ مليون نسمة يعيشون داخل دولهم بدون مأوى أو غذاء نتيجة لعوامل طبيعية أو اقتصادية أو سياسية. وبدون جهد دولي جماعي لمواجهة هذه المشكلة فستسود الاضطرابات معظم أنحاء العالم.... ان هذه المشكلات وغيرها كثير قد أثقلت كاهل الأمم المتحدة ودفعتها الى القيام بعمليات حفظ سلم في الفترة من ٩٠ - ١٩٩٤ فاقت كل ما قامت به منذ انشائها. فمع بداية ١٩٩٣ أرسلت الامم المتحدة.

- قوات لحفظ السلم بلغ عددها اربعة امثال ما ارسلته طوال تاريخها.

- قوات شرطة بلغ عددها ٧٠ ضعفا لما ارسلته طوال تاريخها.
- مدنيون بلغ عددهم أكثر من ١٠٠ ضعف ما ارسلته طوال تاريخها.

وفي ٣٠ ابريل ١٩٩٤ ساهمت ٦٦ دولة بقوات عسكرية لحفظ السلم بلغ عددها ٦٥,٨٣٨ جندي، و ٢,٤٠٠ مستشار عسكري و ١,٣٠٧ من رجال الشرطة والمدنيين.

وارتفعت التكاليف المقدرة لعمليات حفظ السلم من ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١ الى ٢,٣ بليون دولار عام ١٩٩٣ وهو على أية حال مبلغ يقل كثيرا عما تتفقه بريطانيا سنويا على مكافحة الاذمان (١٢ بليون دولار)

ثانيا : تطور المفاهيم المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين :

نتيجة لهذا الوضع الدولي الجديد، وما أفرزه من مشكلات متنوعة هددت أو يحتمل أن تهدد السلم والأمن الدوليين، كان من الضروري أن تتطور بالتبعية المفاهيم المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين لتتواءم مع هذا الوضع الجديد وسوف نتعرض بإيجاز لأهم هذه المفاهيم:

١- الربط بين مفهومي السلم والأمن الدولي وتحقيق الديمقراطية ومكافحة الارهاب : فقد نص بيان قمة مجلس الأمن الصادر في ٣١ يناير ١٩٩٢ على عدة مبادئ نذكر منها :

(أ) التأكيد على رغبة الدول في قيام عالم أكثر أمنا وانصافا وإنسانيه واحراز تقدم سريع في تحقيق الديمقراطية.

(ب) التأكيد على أهمية قيام المجتمع الدولي بالتصدي لأعمال الارهاب على نحو فعال : وفي إطار هذا المفهوم تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في هايتي تحت مظلة الأمم المتحدة لاعادة تنصيب الرئيس جان أرسيتيد (وان لم تتدخل في جامبيا لاعادة الرئيس داودا جوارا) مدعومه بقرار مجلس الأمن رقم ٨٤١ الصادر في ١٦ يونيو ١٩٩٣ الذي قضى بأن الأزيمة الداخلية في هايتي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الاطار ايضا تم اتخاذ اجراءات عقابية ضد ليبيا فيما وصف بحادثة لوكربي بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ في ٣١ مارس ١٩٩٣ الذي قرر أن " تقاعس الحكومة الليبية عن البرهنة بأعمال ملموسة عن تخليها عن الارهاب وعدم استجابتها

على نحو كامل وفعال للمطالب الواردة في القرار رقم ٧٣١ لعام ١٩٩٣ يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

٢- الربط بين مفاهيم السلم، والتنمية، والديمقراطية : وعلى حد قول الأمين العام الحالي للأمم المتحدة فان " لعمليات السلم وظائف مترابطة.... أبعد شأوا مما هو مقبول، فكرة وتعريف، لحفظ السلم... ومن المؤكد أن لا تكون للجيل الثاني من أعمال حفظ السلم أبعاد عسكرية فقط، وانما ستكون له أيضا أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وانسانية وبيئية،، ويضيف " لن تزدهر التنمية دون أن يوازنها تقدم في مفهوم رئيسي آخر وهو التحول الى الديمقراطية، فالسلم شرط أساس للتنمية، ولا غنى عن الديمقراطية لنجاح التنمية على المدى الطويل.

٣- المنظومة الثلاثية للتفاعل العالمي (الفرد/ الدولة/ المجتمع العالمي): وعلى حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة :

" فقد تأكد من جديد أن الفرد هو المصدر المبدع للتقدم الاقتصادي والتعبير السياسي، والانجاز الفنى والفكري، وتزايد الاعتراف بان الدول وسيادتها، لبنات لا غنى عنها في النظام الدولي وفي حل المشاكل، وغدا التكامل التعاوني العالمي الآن واقعا لا محيد عنه ومطلبا لكافة شعوب العالم "

ويضيف الأمين العام أن ذلك " سيتطلب تحديدا عميقا لمفهوم الدولة فلا بد أن يوجد بين الفرد في ذاته المستقلة والعالم عنصر وسيط، مجتمع منظم يمكن الفرد من المشاركة في حياة العالم، ذلك العنصر الوسيط هو الدولة وسيادتها الوطنية "

ولعله يتبين مما تقدم أن فكرة السيادة المطلقة قد عفا عليها الزمن وأن الدول في ممارستها لسيادتها ملزمة من جانب باحترام حقوق الانسان وحياته الأساسية وكذا احترام حقوق الأقليات، كما أنها ملزمة من جانب آخر بمراعاة مقتضيات ومتطلبات المجتمع العالمي.

٤- المنظومة الثنائية للهوية: (الهوية الوطنية، والهوية العالمية).
فقد برز مفهوم عدم التعارض بين الهويتين، ذلك أن الأفراد يجدون هويتهم في الأمم، ويجب أن تجد الأمم هويتها في العالمية، فلا وجود لمجتمع دولي ان لم توجد الأمم، وهكذا - وعلى حد تعبير الأمين العام- فان التعارض بين الوطنية والعالمية زائف الى حد بعيد.
واستنادا الى ما تقدم فان السيادة، والسلامة الإقليمية واستقلال الدول في اطار النظام الدولي من جانب ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من جانب آخر كليهما على درجة كبيرة من القيمة والأهمية، و لايجب أن يسمح لأيهما بالتعارض مع الآخر مستقبلا، ثم ان احترام المبادئ الديمقراطية على كل اصعدة الوجود الاجتماعي يعد امر جوهريا، على مستوى الجماعات، وداخل الدول، وداخل جماعة الدول.

٥- تطوير مفاهيم جديدة لاحلال السلم والأمن الدوليين مثل:
(أ) الدبلوماسية الوقائية: وهي العمل الرامي الى منع نشوب منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها الى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها، فهي ترمي بدرجة أساسية الى حل المنازعات قبل نشوب العنف.

(ب) أما حفظ السلم: فهو ارسال أفراد الأمم المتحدة الى الميدان، ويتم بموافقة جميع الاطراف المعنية، ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين وأفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة. وكثيرا ما ينطوي على اشتراك موظفين مدنيين أيضا، وحفظ السلم يعد وسيلة لتوسيع امكانيات منع نشوب المنازعات، وصنع السلم على السواء.

(ج) وصنع السلم : هو العمل الرامي الى التوفيق بين الأطراف المتعادية ولاسيما عن طريق الوسائل السلمية مثل المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

(د) أما فرض السلم: فهو ينطوي على أنشطة حفظ السلم التي لا تتعلق بالضرورة على موافقة جميع الأطراف المعنية، وقد ورد التنبؤ بفرض السلم في الفصل السابع من الميثاق.

(هـ) بناء السلم: وهو العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد الى حالة النزاع.

وعلى أية حال فإن المفاهيم السابقة متداخلة، ذلك أن الدبلوماسية الوقائية ترمي الى حل المنازعات قبل نشوب العنف، ويلزم صنع السلم وحفظ السلم، وأحيانا فرض السلم لوقف الصراعات ولصون السلم بعد التوصل اليه، وذلك من شأنه بناء السلم بعد انتهاء الصراع الأمر الذي يحول دون نشوب العنف من جديد، وهذه الخطوات تبدو متداخلة من الناحية العملية، ويمكن أداءها في وقت واحد وبصورة متوازية.

ثالثا: عمليات الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين في أفريقيا :

لعله يتضح مما تقدم أن دور الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين قد امتد ليغطي أنشطة عديدة لم تكن تدرج في السابق في اطار عمليات السلم، يؤكد ذلك بيان قمة مجلس الأمن الصادر في ٣١ يناير ١٩٩٢ الذي يؤكد :

" أن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضمانا للسلم والأمن الدوليين، فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والايكولوجية تشكل تهديدا للسلم والأمن".

وفي هذا الاطار نشير الى بعض عمليات الأمم المتحدة في القارة الأفريقية، والتي تدرج تحت اطار عمليات السلام :

(١) الدبلوماسية الوقائية :

(أ) جنوب أفريقيا : فقد أرسل لأول مرة مراقبون مدنيون تابعون للأمم المتحدة الى جنوب أفريقيا بموافقة حكومتها، لمساعدة الحكومة والاطراف المتنازعة في مسألة داخلية محضة ألا وهي الحد من مستوى العنف، وجاء ذلك بموافقة من جانب مجلس الأمن في قراره رقم ٧٧٢ (١٩٩٢)، كما أجرى الأمين العام للأمم المتحدة اتصالات شخصية مع كافة الاطراف المتنازعة للمساعدة في تعزيز الهياكل المنشأة في ظل اتفاق السلم الوطني.

(ب) الجنوب الأفريقي : وفي مجال العمل الانساني الوقائي قامت الأمم المتحدة بتوفير مساعدة انسانية لاحتواء أثر بعض الحالات الطارئة، ومن أمثلة ذلك البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة والجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي لمواجهة الجفاف في الجنوب الأفريقي والذي يهدف الى اتخاذ تدابير شاملة للتخفيف من آثار الجفاف، وتقليل امكانية نزوح السكان، وتخفيف وقع المجاعة، وقد استفادت من هذا البرنامج عشر دول من المنطقة.

٢- حفظ السلم :

(أ) أنجولا: أرسلت قوات حفظ السلم الى أنجولا للقيام بمهام عدة منها مراقبة وقف اطلاق النار، ومراقبة الانتخابات، وتوفير الدعم والمساعدة للعملية الانتخابية (عام ١٩٩٢)، ثم القيام بعمليات صنع السلم، وتقديم المعونة الانسانية.

(ب) الجماهيرية العربية الليبية : اتصالات الأمين العام للأمم المتحدة بالمستولين الليبيين وباطراف النزاع في حادثة لوكربي عدة مرات في محاولة لحل النزاع وقيامه خمس مرات (عام

١٩٩٢) بارسال مبعوث شخصي الى طرابلس لمتابعة تسهيل التوصل الى تسوية عادلة.

(ج) ليبيريا: دعا مجلس الأمن في قرارة ٧٨٨ (١٩٩٢) جميع اطراف النزاع الى احترام وقف اطلاق النار وتنفيذه، وفرض حظرا شاملا وكاملا على ارسال السلاح الى ليبيريا، كما قدمت الأمم المتحدة مساعدة انسانية الى الشعب الليبيري، وعملت كذلك على عقد اتفاق سلام بين الأطراف المتنازعة (عام ١٩٩٣).

(د) موزمبيق : قامت الأمم المتحدة بمراقبة وقف اطلاق النار، والاشراف على تسريح قوات الحكومة وقوات رينامو، و الاشراف على العملية الانتخابية وتقديم الدعم اللازم لها، والاضطلاع بعملية انسانية ضخمة، وتنظيم ازالة الألغام.

(هـ) رواندا : أرسلت الأمم المتحدة بعثة مراقبة الحدود على الجانب الأوغندي بين رواندا وأوغندا للتأكد من عدم وصول أسلحة الى داخل رواندا، وقامت الأمم المتحدة بتقديم مساعدة غوثية طارئة لنحو مليون مشرد، وأرسلت خبراء عسكريين لمراقبة وقف اطلاق النار.

(و) الصحراء الغربية : انشأت الأمم المتحدة بعثة للاستفتاء في الصحراء تضم وحدات مدنية وأمنية وعسكرية، كما نظمت لقاءات مشتركة بين وفد المغرب وجبهة البوليساريو لحل المشكلات المتعلقة.

(ز) زائير : تقديم مساعدات انسانية، والعمل على تشجيع الحوار بين الأطراف المتنازعة لوضع حد لأعمال العنف، وتيسير المصالحة الوطنية .

٣- الجهود الشاملة الرئيسية :

وقد قامت بها الأمم في الصومال عن طريق تقديم مساعدات حفظ السلم والمساعدات الانسانية التقليدية، كما انشأ مجلس الأمن بقراره ٧٩٤ (٣ ديسمبر ١٩٩٢) سابقة في تاريخ الأمم المتحدة اذ قرر لأول مرة التدخل عسكريا لأغراض انسانية بحته بغية تأمين عمليات الاغاثة الانسانية وقد عملت قوات الأمم المتحدة على نزع سلاح الميليشيات، ثم اوكل الى قوات الأمم المتحدة البالغ عددها ٣٧ ألف فرد استعادة السلم والاستقرار والنظام وأن تساعد في اعادة انشاء قوة شرطة صومالية وان تساعد في وضع برنامج لازالة الألغام، وان تراقب حظر الاسلحة، وتسهل نزع السلاح وتساعد في تقديم الاغاثة، والانتعاش الاقتصادي في الصومال، كما عهد الى قوات الأمم المتحدة مهمة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها بين الفصائل المتنازعة.

٤- بناء السلم بعد انتهاء الصراع :

والهدف من ذلك هو اشراك الاطراف المتعادية في مشاريع ذات فائدة متبادلة لا تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تعزز بناء الثقة لأقامة سلم دائم، ويبدأ ببناء السلم باجراءات عملية لاستعادة المجتمع المدني، وتنشيط اقتصاده، واصلاح الارض واعادة انتاجها، واعادة المشردين واللاجئين الى وطنهم واعادة استقرارهم فيه، وهو يستتبع ايضا خفض مستويات التسلح في المجتمع.

- (أ) ومن امثلة ذلك برنامج الأمم المتحدة في انجولا والصومال لازالة الألغام ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم ومساعدتهم على اجتياز مرحلة التحول الى اعمال مثمرة في ظل السلام.
- (ب) ومن امثلة ذلك ايضا قيام الأمم المتحدة بانشاء وحدة للمساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية، وقد طلبت ٢٦ دولة

افريقية مساعدة هذه الوحدة في اجراء انتخابات عمليات التحول الديمقراطي فيها، او عملية التحول السلمي فيها بعد حروب اهليه.

٥- الضرورة الانسانية :

وهي عمليات تهدف الى رفع المعاناة الانسانية عن اللاجئين المشردين نتيجة كوارث طبيعية أو نتيجة صراعات مسلحة، وفي هذا الصدد قامت الأمم المتحدة ب :

(أ) مساعدة مصر في كارثة الزلازل، ومساعدة دول الجنوب الافريقي على مواجهة الجفاف الذي أحرق بنحو ١٨ مليون نسمة حتى امكن تجنب مأساة كبرى.

(ب) مساعدة السودان لتخفيف المعاناة الانسانية الناجمة عن استمرار النزاع في جنوب السودان بعملية " شريان الحياة "، ومساعدة كينيا على تقديم العون للاجئين الصوماليين في اراضيها، والمساعدة في خلق الظروف الكفيلة بعودتهم الى ديارهم، وأيضا تقديم المساعدة الانسانية لاثيوبيا ورفع المعاناة عن نحو خمسة ملايين نسمة، من الجنود السابقين وعائلاتهم، ومن ضحايا الجفاف، ومن اللاجئين الصوماليين والسودانيين.

خاتمة:

يتضح من كل ما تقدم عدة أمور يمكن ايجازها فيما يلي :

اولا : أن عمليات الأمم المتحدة للسلام والأمن الدوليين قد اكتسبت مفاهيم وأبعاد جديدة، أخذت تغطي كافة أوجه الحياة الانسانية من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وايكولوجية.

ثانيا : أن مهددات السلم والأمن الدوليين في المرحلة الراهنة تعود الى عوامل داخلية ترتبط بكوارث طبيعية، أو بسياسات وممارسات خاطئة، أو بصراعات مسلحة داخلية تهدد الحرث والنسل ، مما فرض تدخل الأمم المتحدة متخفية في بعض الأحيان سيادات الدول الأعضاء لحماية حقوق الانسان من جهة، ومراعاة لمقتضيات عالم يقوم على الاعتماد المتبادل من جهة اخرى.

ثالثا : أن عمليات السلم والأمن الدوليين التي تقوم بها الأمم المتحدة في افريقيا تكاد تكون أكثر عملياتها على مستوى العالم عددا، وكثافة، وتنوعا كما انها تشمل معظم دول القارة الأفريقية وهو توجه جديد يشير الى تزايد اهتمام المجتمع الدولي بمشكلات القارة الافريقية وما يمكن أن تشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين

رابعا: أن الأمم المتحدة قد أصبحت نتيجة لذلك تتحمل أعباء كبيرة قد تتوء بحملها وهو الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي ضرورة تعضيد جهودها وتقديم العون المالي والبشري لها كيما تتمكن من الوفاء بمسئولياتها في تحقيق الاستقرار العالمي خدمة لشعوب العالم وتحقيقا لطموحاتها في مستقبل افضل.

قائمة بأهم المصادر

أولا : باللغة العربية :

- ١-د بطرس غالي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة، سبتمبر ١٩٩٣، (القاهرة: مطابع الأهرام، أكتوبر ١٩٩٣).
- ٢-جمال سلامة على : دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية منذ عام ١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة بإشراف أ.د. إبراهيم نصر الدين (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٥).
- ٣-د حسن نافع : الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - دراسات استراتيجية رقم ١٠، يوليو ١٩٩٢).
- ٤-هانز جي. مورجنتاو (تعريب خيرى حماد) : السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلم، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر - الجزء الثالث، ١٩٦٥).

ثانيا : باللغة الانجليزية :

- 1-Ghali, Boutros, An Agenda for Peace, (New York: United Nations, August 1992)
- 2-Childers, Erskine and Brain Urquhart, Renewing the United Nations System, (UPPSALA: Dag Hammarskjold Foundation, 1994)
- 3-Ocaya, Dent and lakidi, (eds.) Africa's Internal conflicts: The search For Response, Report of a High level Consultation 23-25 March, 1992, Arusha, Tanzania, organized by Interational Peace Academy.

دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين في العالم العربي

د . محمد صفى الدين خربوش

مقدمة

يبدو أن دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين في القضايا التي تمس دولة عربية أو أكثر كان دوماً على حساب العرب. أكثر من هذا، يتضح من دراسة دور الأمم المتحدة في هذا السياق انها استخدمت دوماً لقهر العرب ولاذلالهم اذا كان الامر يتعلق بعقوبات أو جزاءات توقع على أطراف عربية، واستخدمت برفق وتدليل اذا كان الأمر يتعلق برفع ظلم أو عدوان وقع على الأطراف العربية. ولا يعد هذا الرأي اتهاماً للأمم المتحدة دون دليل ولا برهان بل ان دراسة دور الأمم المتحدة في حالات ثارت في العالم العربي وتطلبت تدخل المنظمة الدولية لحفظ السلم والامن الدوليين تؤكد وجهة النظر سالفه الذكر.

ولا يجادل أحد في مسئولية الأمم المتحدة، ممثلة في مجلس الأمن، عن حفظ السلم والأمن الدوليين، بيد أن التطبيق الانتقائي والمتحيز للقرارات الصادرة عن المجلس تلقي بظلال كثيفة من الشك والريبة على اضطلاع المنظمة الدولية بدورها المنوط بها، الامر الذي من شأنه أن يفقدها ثقة الدول والشعوب ويجعل مصيرها شبيهاً بمصير سابقتها - اعني عصبة الأمم - التي ظلت تترنح في عقد الثلاثينيات حتى فاجأها مصيرها المحتوم بالانهيار مع الحرب العالمية الأخيرة. وغني عن البيان أن المنظمات الدولية والاقليمية تنشأ وفقاً لمبادئ متفق عليها بين الدول الأعضاء وتسعى لتحقيق أهداف سامية ينص عليها في المواثيق أو في النظم الأساسية، فاذا ما حدث انحراف

بين عن هذه المبادئ وتلك الأهداف، فقدت المنظمة أهميتها وضعفت الثقة بها.

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة يضطلع مجلس الأمن بالمسئولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ووفقا للمادة ٣٩ " يقرر مجلس الأمن ما اذا كان وقع تهديد للسلم أو اخلال به، أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، يقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقا لأحكام المادتين ٤١، ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدوليين أو اعادته الى نصابه. ووفقا للمادتين ٤١، ٤٢ من الميثاق يكون لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب الى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويمكن أن تشمل هذه التدابير وقفا جزئيا أو كليا للعلاقات الاقتصادية ووسائل الاتصال وقطع العلاقات الدبلوماسية. فاذا تبين أن هذه التدابير غير كافية، يستطيع المجلس استخدام القوة لحفظ السلم والأمن الدولي أو لاعادته الى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء " الأمم المتحدة " (١).

ولم يفرض مجلس الأمن خلال تاريخه الطويل البالغ خمسين عاما جزاءات خارج الدول العربية الا في ثلاث حالات : حالة روديسيا الجنوبية عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٧ ردا على اعلانها المنفرد الاستقلال عن المملكة المتحدة، وحالة جنوب افريقيا في عام ١٩٧٧ في شكل حظر على توريد الأسلحة اليها (على اعتبار أن حيازتها للأسلحة تمثل تهديدا لحفظ السلم والأمن الدوليين في اطار سياسات الفصل العنصري والاعتداء على الدول المجاورة ؛ وحالة يوغسلافيا السابقة عام ١٩٩١ حيث حظر المجلس جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية لغرض اقرار السلم وتحقيق الاستقرار. أما حالتا الحرب الكورية عام ١٩٥٠ والكونغو عام ١٩٦١ فلم يكن الفصل السابع من الميثاق المتعلق بحفظ

السلم والأمن الدوليين هو السند الصريح لاستخدام القوة في كلتا الحالتين ويلاحظ على هذه الحالات ما يلي :

أولاً : كانت التدابير جد مخففة ولا تمثل عقاباً ناجعاً أو ضرراً فادحاً للدولة المعنية بالقرار . (روديسيا وجنوب أفريقيا) ولم يعرف أنهما قد تأثرتا إلى حد بعيد بهذه العقوبات.

ثانياً : لم تستخدم القوة المسلحة في أي من هذه الحالات لحفظ السلم والأمن الدوليين.

ثالثاً : أسهم الحظر في تفاقم الصراع وعدم حله سلمياً في ظل اختلال التوازن بين الأطراف المتحاربة (حالة يوغسلافيا السابقة).

فاذا ما انتقلنا إلى دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين في العالم العربي نلاحظ تقاعس المجلس عن الاضطلاع بدوره في الصراع العربي الاسرائيلي من ناحية وتجاوز المجلس الحد الأقصى للعقوبات في حالتي العراق والجماهيرية العربية الليبية من الناحية الأخرى.

(أ) الصراع العربي - الاسرائيلي :

أصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات تتعلق بالاعتداء الاسرائيلي على الأراضي العربية وباستيلائها على أراض عربية بالقوة لكنه لم يكن يوماً على استعداد لاستخدام دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال العقوبات الاقتصادية أو الدبلوماسية، ناهيك عن استخدام القوة، لتنفيذ قراراته. وتعد القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ أبرز القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا السياق (٢).

فالقرار ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ يؤكد على عدم جواز اكتساب أي إقليم بالحرب وضرورة العمل لإقامة سلام عادل ودائم يتيح لكل دول المنطقة أن تحيا حياة آمنة ويؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :

أ- سحب القوات الاسرائيلية من أراض احتلتها بالقوة.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وجقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنه ومعترف بها وحررة من التهديد أو أعمال القوة.

وأعاد القرار ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في جميع أجزائه.

أما القرار (٤٢٥) الصادر في عام ١٩٧٨ فقد أكد على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية واستعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على استعادة سلطاتها الفعالة في المنطقة.

وفيما يتعلق بقضية القدس أصدر المجلس قرارات تعارض ضم اسرائيل للمدينة المقدسة، ففي قراره رقم ٢٦٧ بتاريخ ٣ تموز ١٩٦٩ شجب المجلس جميع الاجراءات التي اتخذت لتغيير وضع مدينة القدس ودعا اسرائيل الى الغاء جميع الاجراءات التي اتخذتها. وفي قراره رقم ٤٧٦ في ٣٠ حزيران ١٩٨٠ أعاد مجلس الأمن تأكيد الحاجة الماسة الى وضع حد للاحتلال الطويل الأمد للأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وأكد من جديد أن جميع التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بغية تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف لا أهمية لها من الناحية القانونية، وتشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة، كما انها تشكل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وكرر تأكيديه بأن جميع هذه التدابير التي غيرت الطابع الجغرافي والديمقراطي والتاريخي لمدينة القدس الشريف ومركزها باطلا ولاغية ويجب نقضها، امثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

(ب) النزاع العراقي - الكويتي :

أصدر مجلس الأمن اثني عشر قراراً تتعلق بالنزاع العراقي - الكويتي خلال الفترة من ٢ آب إلى ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠. ثم أصدر أحد عشر قراراً خلال الفترة من ٢ آذار ١٩٩١ حتى ١١ تشرين الأول ١٩٩١ تتضمن مزيداً من العقوبات المفروضة على العراق بعد انتهاء الحرب (٣).

وقد تطورت القرارات قبل الحرب من إدانة الغزو العراقي للكويت في القرار ٦٦٠ حتى القرار ٦٧٨ القاضي باستخدام جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار السابق وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة.

وتطورت القرارات بعد انتهاء الحرب وانسحاب العراق من الكويت من القرار ٦٨٦ الذي نص على وقف عمليات القتال حتى القرار ٧١٥ القاضي بمطالبة العراق بالوفاء دون قيد أو شرط بجميع الالتزامات المنصوص عليها في القرارات السابقة.

ونتوقف عند بعض هذه القرارات للدلالة على مدى تعسف مجلس الأمن في حفاظه المزعوم على للسلم والأمن الدوليين.

(أ) نص القرار ٦٨٦ الصادر في ٢ آذار ١٩٩١ بعد توقف العمليات الهجومية وانسحاب العراق من الكويت، على استمرار السريان الكامل لمفعول واثركافة القرارات الاثني عشر المذكورة أعلاه، وعلى مطالبة العراق بتنفيذ قبوله لكافة القرارات الاثني عشر.

(ب) أشار القرار ٦٨٧ الصادر في ٣ نيسان ١٩٩١ إلى الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وإلى ضرورة العمل على إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط، وإلى تحقيق رقابة متوازنة وشاملة للأسلحة في المنطقة، ومن ثم، طالب القرار العراق بقبول القيام، دون أي شرط، وتحت إشراف دولي

بتدمير أسلحته الكيميائية والبيولوجية وجميع القذائف التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو مترا، وموافقة العراق على عدم حيازة أو انتاج اسلحة نووية أو مواد يمكن استخدامها للأسلحة النووية دون أي شرط.

ويشير نفس القرار الى أن الاجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق تمثل خطوات نحو هدف انشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف ايصالها، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية. وبالطبع، طبقت هذه القرارات على العراق فقط دون غيره من دول المنطقة بالرغم من نص القرار على ذلك ومن علم الجميع بحيازة اسرائيل بالفعل للأسلحة النووية وليس لصواريخ يتعدى مداها مائة وخمسين كيلومترا .

أكثر من هذا نص القرار على أن العراق مسئول بمقتضى القانون الدولي عن أى خسارة مباشرة أو ضرر مباشر بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروعين للكويت.

(ج) جاء القرار ٧٠٦ الصادر في ١٥ آب ١٩٩١ ليشير الى السماح لجميع الدول بالقيام أثناء فترة مدتها ستة أشهر من تاريخ اعتماد هذا القرار باستيراد نفط ومنتجات نفطية يكون مصدرها العراق بما يكفي لتحقيق مبلغ يحدده المجلس عقب استلام تقرير الأمين العام المطلوب في الفقرة ٥ من هذا القرار ورهن القرار هذا بشروط متعسفة أهمها :

١- موافقة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على كل عملية شراء لنفط عراقي ومنتجات نفطية عراقية عقب قيام الدولة المعنية باخطار اللجنة.

٢- قيام المشتري من الدولة المعنية بدفع المبلغ الكامل لكل عملية شراء للنفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية مباشرة في

حساب استثماني تنشئه الأمم المتحدة ويديره الأمين العام ويخصص على وجه الحصر لتحقيق أغراض هذا القرار .
٣- موافقة المجلس على خطة لشراء المواد الغذائية والأدوية والمواد والادوات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية وبخاصة المواد ذات الصلة بالصحة، وتحمل جميعها قدر الامكان بطاقة تثبت أنها موردة في اطار هذه الخطة، ولتحقيق قيام الأمم المتحدة بكل ما هو ممكن عمليا وملائم من أعمال الصد والاشراف بغرض ضمان توزيعها بالعدل لتلبية الاحتياجات الانسانية من جميع مناطق العراق وعلى جميع فئات السكان المدنيين العراقيين.

ومن المثير للاستغراب أن القرار قد أشار الى أن سبب صدوره أن الأمين العام قد أعرب في تقريره الى المجلس عن رأي مفادة " أن الطريقة البالغة الوضوح للحصول على الموارد المالية من العراق لتغطية تكاليف اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستكون في الاذن ببيع بعض النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية وكذلك لكي يدفع العراق مساهماته لصندوق التعويضات ونصف تكاليف لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت ."

(ج) الازمة الليبية - الغربية

أصدر مجلس الأمن القرارين رقم ٧٣١ و ٧٤٨ في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢ و ٣١ آذار ١٩٩٢ على الترتيب وذلك للاشتباه في تورط مسئولين ليبيا في تفجير طائرتين أمريكية وفرنسية (٤). وقد أكد المجلس في القرار الاول على عدم استجابة الجماهيرية الليبية بعد لطلبات التعاون التام في تحديد المسؤولية عن الأعمال الارهابية المتعلقة بتفجير الطائرتين والح على الحكومة الليبية أن تقدم استجابة كاملة وفعالة لهذه الطلبات اسهاما في القضاء على الارهاب الدولي. وفي القرار الاخير، عبر المجلس عن قلقه لعدم استجابة الحكومة

الليبية الكاملة والفعالة للطلبات الواردة في القرار السابق وقرر المجلس أنه في ١٥ نيسان ١٩٩٢ ستتخذ جميع الدول عددا من التدابير التي ستطبق الى أن يقرر مجلس الأمن أن الحكومة الليبية قد امتثلت للقرار ٧٣١ والتزمت بوقف جميع اشكال أعمال الارهاب ومساعدة المجموعات الارهابية : وتمثلت أهم هذه التدابير في فرض حظر جوي على الاقليم الليبي وحظر الاسلحة والمعدات شبه العسكرية والمساعدة الفنية وسحب الوكلاء العسكريين وتخفيض عدد ومستوى الموظفين في البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية ومنع تشغيل جميع مكاتب الخطوط الجوية العربية الليبية (٥).

وقرر المجلس أن يستعرض كل مائة وعشرين يوما، أو حتى وقت أقرب، اذا تطلبت الحالة ذلك، التدابير المفروضة في ضوء امتثال الحكومة الليبية.

ومن ثم، يمكن القول بثقة أن دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في القضايا التي تتعلق بالعالم العربي قد اتسم بالتحيز والانتقائية وباستخدام معايير مزدوجة مع القرارات الصادرة لصالح أطراف عربية أو ضدها.

فمن ناحية لم يقدم مجلس الأمن أبدا على تنفيذ أي من قراراته الصادرة بحق اسرائيل بالرغم من وضوح تهديد الاعتداءات الاسرائيلية للسلم والأمن الدوليين، ولا طبق هذا التوجه بصدد القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ والقرارات الصادرة حول القدس.

أكثر من هذا، فقد وافق الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة - يوثانت - عام ١٩٦٧ على طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية من شبه جزيرة سيناء مفسحا المجال أمام تهديد السلم والأمن الدوليين وهو ما حدث بالعدوان الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧.

ومن ناحية أخرى تجاوز مجلس الأمن صلاحياته في النزاع العراقي - الكويتي حيث تعدت قراراته مجرد حفظ السلم والأمن الدوليين الى محاولة فرض رقابة على توزيع الأغذية والدواء الأمر الذي ترتب عليه

أزمات غذائية خانقه لقرابة عشرين مليوناً من البشر بالرغم من تنفيذ العراق لجميع قرارات مجلس الأمن المتعسفة.

وفي الوقت الذي أجبر فيه العراق على تدمير صواريخه وبرنامجه النووي المزمع لم يعر مجلس الأمن السلاح النووي الاسرائيلي اهتمامه ربما لأنه لا يهدد السلم والأمن الدوليين!

ومن ناحية ثالثة تبني مجلس الأمن الموقف الأمريكي والبريطاني والفرنسي في مواجهة الجماهيرية الليبية وقام بفرض حظر جوي وعسكري عليها بزعم مسئولية بعض مواطنيها عن تفجير طائرتين أمريكية وفرنسية، والمطالبة بتسليم المشتبه فيهم للسلطات الغربية. وقد رفضت الدول الثلاث العرض الليبي بمحاكمة المتهمين في محكمة العدل الدولية أو في إحدى محاكم الدول المحايدة .

وكانت إسرائيل قد أسقطت طائرة مدنية ليبية في مطلع السبعينيات في رحلة عادية بين ليبيا ومصر، ولم يتحرك مجلس الأمن حينئذ لادانته هذا العمل الإرهابي، كما لم يتحرك مجلس الأمن - المهموم بالارهاب الذي ترعاه الدول - سالفاً عندما قامت إسرائيل بمهاجمة الأراضي التونسية و اغتيال خليل الوزير " أبو جهاد " أو غيره من الفلسطينيين في بيروت وغيرها.

وكانت الولايات المتحدة قد هاجمت الأراضي الليبية في ربيع ١٩٨٦ بزعم مسئوليتها عن الهجوم على مرقص يرتاده جنود أمريكيون في ألمانيا الاتحادية سابقاً واتضح فيما بعد ألا علاقة للحكومة الليبية بهذا الهجوم وفقاً للتحقيقات التي أجرتها السلطات الألمانية.

والخلاصة أن نجم الأمم المتحدة أخذ في الأفول لانتسابها بالتحيز ومحاباة بعض الأعضاء على حساب أعضاء آخرين وإذا كان البعض قد علق على وجهة نظر العراق إبان أزمة الخليج حول ضرورة تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة في المنطقة بأنها كلمة حق يراد بها باطل فإنها تظل كلمة حق. ويبدو أن الفصل السابع لا يطبق إلا في مواجهة العرب والعرب فحسب.

المصادر :

(١) أنظر: الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة الدول الدولية د.ت.٠ الفصل السابع، المواد ٣٩-٥١ ص ص ٣٥-٤٤.

(٢) أنظر : تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٩٤ (عمان : د.ن.، د.ت.٠)

(٣) أنظر : الأمم المتحدة، القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة بين العراق والكويت. د.ت.٠ ص ص ٩-٣٨.

(٤) UNITED NATIONS : Items Relating to the Libyan Arab Jamahiriya .n.d. pp.51-54

قرارات مجلس الأمن : القرار (٧٤٨) ١٩٩٢ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٣٠٦٣ المعقودة في ٣١ آذار /مارس ١٩٩٢. د.ت.٠ ص ص ١-٥٠

(٥) أنظر: ميلود المهدي، " قراءة مغايرة لمصطلحات معاصرة : النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية... وقضية لوكربي "، المستقبل العربي : العدد ١٦١، يوليو /تموز ١٩٩٢) ص ص ٢٩-٤٦.

الإسلام والسياسة

الاسلام والسياسة

للووقف الاسلامي من للشاركة السياسية
(مع الاشارة الى التجربة الاردنية)

أ.د. اسحق أحمد فرحان

I- مقدمة

١- منذ سقوط الخلافة الاسلامية عام ١٩٢٤م، بدأ جسم الامة الاسلامية وضميرها الحي يتحرك نحو تقصي أسباب السقوط، وتشخيص أمراض الامة، لمعاودة النهوض واقامة الدولة الاسلامية، واستئناف الحياة الاسلامية في المجتمعات الاسلامية. وكان قد ظهر مصلحون كثر من أمثال جمال الدين الافغاني ومحمد عبده قبل انهيار الخلافة، ولكن جهودهم لم يتحقق لها النجاح ازاء الامراض التي كانت قد استفحلت في الامة، وأدت الى انهزامها أمام المشروع الاستعماري الغربي، وصنوه المشروع اليهودي الصهيوني، الذي هدف الى اقضاء حكم الشريعة عن المجتمع، وتجزئة وحدة الامة الى دويلات متناحرة تستنزف طاقات الامة، ومن ثم سعت هذه القوى الاستعمارية الى القضاء على وحدتها وقوتها.

٢- وفطن حسن البنا رحمه الله الى ذلك، فأسس جماعة الاخوان المسلمين في مصر ١٩٢٨، أي بعد سقوط الخلافة بأربع سنين، ودعا الى تحرير العالم الاسلامي من الاستعمار، ونبه الى خطورة المخططات الصهيونية على فلسطين بخاصة، والامة الاسلامية بعام، ودعا كذلك الى وحدة الامة على كتاب الله وسنة رسوله،

والى تحكيم الشريعة الاسلامية. ووجه دعوته الشاملة الى اصلاح الشامل، عن طريق الدعوة الى شمولية الاسلام، والعمل الاسلامي المتنوع، مركزا في مراحل الدعوة الاولى على التعريف بالاسلام والدعوة الى مبادئه الاصلية، والتربية الاسلامية الحققة، بالتكوين الدقيق ومن ثم مواصلة العمل المتعلق بالتنفيذ، عن طريق المؤسسات الخيرية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

٣- واما في الأردن فقد تأسست جماعة الاخوان المسلمين في عام ١٩٤٦، وهو العام الذي أعلن فيه استقلال المملكة الاردنية الهاشمية. والنظام الاردني اتخذ منذ البداية موقفا ايجابيا من الاسلام، فقد نص دستوره على أن "دين الدولة الرسمي الاسلام"، وفسر الميثاق الوطني الاردني ذلك بأن "الاسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع"، والعمل الاسلامي يدعو الى تطبيق الاسلام، ومن هنا كانت نشأة العمل الاسلامي في الأردن ليست غريبة عن النظام الاردني، وكان العمل الاسلامي، ولا يزال، من أهم عناصر الاستقرار في أردننا العزيز. ولم تشهد الساحة الاردنية أي صراع عنيف في هذا المجال، على عكس ما شهدته بعض الساحات العربية قديما وحديثا، مما يجعل الساحة الاردنية أنموذجا متميزا في وطننا العربي.

٤- وبالرغم من اشتغال الاسلاميين بالسياسة عبر العقود الماضية، من حيث المواقف الوطنية ضد الاستعمار والصهيونية، واصدار البيانات، وعقد المؤتمرات الصحفية، واعلان المواقف السياسية تجاه القضايا المختلفة، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، الا ان جل عنايتهم كانت للدعوة والتربية والعمل الخيري للمواطنين، ودعم المجاهدين في فلسطين، وسائر قضايا العالم الاسلامي، ولم يقرروا المشاركة في السلطة التنفيذية، والدخول بزخم في العمل النيابي، الا

في عقد التسعينات من هذا القرن، وكان عدد النواب الاسلاميين عبر العقود الماضية، لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، يقومون بدور الواعظ المسلم، من على منبر مجلس النواب، ولا يؤثرون عمليا على القرار السياسي، ومن هنا، ولأن الحكومات المتعاقبة لم تضع في بياناتها إلتزام بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية، فلم يكن اعطاء الثقة للحكومات المتعاقبة واردا في تفكير الاسلاميين، وقد استغل هذه الناحية عدد من السياسيين غير المنتمين، للايقاع بين النظام والاسلاميين، بحجة أن الحكومة جزء من النظام، والحقيقة أن الحكومة من الشعب ولخدمة الشعب، ويمكن للشعب، في أي وقت أن يمنحها، أو يحجب عنها ثقته، من خلال ممثلية في مجلس النواب. ولم يكن دخول الاسلاميين في السلطة التنفيذية وارادا في تفكيرهم قبل التسعينات، باستثناء تجارب فردية محدودة، وذلك لعدم وجود مخطط متكامل، أو ثقل برلماني مساند، بل ان النقاش كان يدور أحيانا، حول مبدأ الحل أو الحرمة في هذا المجال، حسب زاوية النظر الفقهية التي ينظر منها الفقيه الشرعي، والمفكر السياسي.

وأما موقف الاسلاميين من الأحزاب، فكان كموقف الأحزاب من الاسلاميين، وخصوصا في الخمسينات، حيث التنافر والتدابير، وعدم الحوار، والتوتر الدائم، والاتهامات المتبادلة، وذلك لظروف الخمسينيات التي يعرفها الجميع، حيث كانت التجربة الحزبية الاردنية غير سارة، حين انتهت بحظر الاحزاب السياسية طيلة الفترة الماضية، وصار عملها سرا غير معطن، حتى بدأت المرحلة الحاضرة في أواخر الثمانينات.(١)

٥- وعندما بدأت مرحلة الانفتاح الديموقراطي في الأردن عام ١٩٨٩م، وجرى الانتخابات النيابية، قررت الحركة الاسلامية في الأردن خوضها، ونجح لها اثنان وعشرون نائبا من الاخوان

المسلمين، وعشرة نواب من الاسلاميين المستقلين، أي ما يزيد مجموعه على ثلث مقاعد مجلس النواب.

وبدأ التنظيم السياسي للأحزاب يأخذ مجراه، وأعدت وثيقة الميثاق الوطني التي اتفقت على مبادئها، سائر الفعاليات السياسية، والتيارات الفكرية في الأردن، وهي تمثل القواسم المشتركة بين الجميع، والتي تؤكد على أن المصدر الرئيسي للتشريع هو التشريع الاسلامي، وتؤكد على الهوية والثقافة العربية الاسلامية، واعتبار الصهيونية حركة معادية للامتين العربية الاسلامية، لأنها اغتصبت ارض فلسطين العربية المسلمة، التي لا بد من تحريرها في المستقبل، مهما طال الزمن.

ومن هنا فقد تدارس رموز الحركة الاسلاميون، والمفكرون والساسة في الأردن، متطلبات المرحلة السياسية الجديدة، وقرروا انشاء حزب سياسي اسلامي، يستوعب جميع الراغبين في العمل السياسي، من منظور اسلامي، تكون قاعدته الجماهيرية عريضة ومرنة، ويتعامل مع الاحداث السياسية وفق القوانين المرعية، ويتعاون مع الاحزاب الوطنية، على الساحة الاردنية، لترسيخ مسيرة الشورى والديمقراطية، وتعزيز الوحدة الوطنية، ويتبنى قضايا وهموم المواطنين والامة، والعمل على ترسيخ مبادئ الاسلام في المجتمع، ومن ثم السعي نحو تطبيق الشريعة الاسلامية.

وقد استغرقت المرحلة التأسيسية للحزب عامي ١٩٩٠-١٩٩١، واعلن عن تأسيسه رسميا عام ١٩٩٢، وبدأ انطلاقته عام ١٩٩٣، حيث خاض الانتخابات النيابية الثانية، ونجح له سبعة عشر نائبا، كما خاض الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤. وتعاون مع احزاب المعارضة ضد معاهدات السلام مع العدو الصهيوني، وعقد معها المؤتمر الشعبي لحماية الوطن ومقاومة التطبيع بتاريخ ٢٩/٩/١٩٩٥. (٢)

وكان للحزب في هذه السنوات القلائل، وجود سياسي فاعل على الساحة السياسية الاردنية، كما اصبحت له تجربة سياسية غنية، سجلت بعض جوانبها أثناء استعراض بعض القضايا السياسية في حديثي عن الموقف الاسلامي من المشاركة السياسية.

II- تحديد الموضوع :- المسلمات والمحددات

١- نعني بالموقف الاسلامي من المشاركة السياسية أولا : موقف الفكر الاسلامي من حيث النصوص الواردة في القرآن الكريم، والسنة النبوية، والاجتهاد الاسلامي من المفكرين الاسلاميين، عبر العصور، وثانيا : موقف السياسية الاسلاميين، وبخاصة الذين يمارسون العمل السياسي في الوقت الحاضر، من المشاركة السياسية.

٢- ونعني بالمشاركة : المشاركة السياسية في اتخاذ القرار السياسي، وتحمل مسؤولية اتخاذ هذا القرار على جميع المستويات : من مستوى الحكم المحلي (ويتضمن ذلك فعاليات البلديات والحكم الاداري المحلي) الى مسؤوليات اتخاذ القرار التشريعي على مستوى المشاركة في السلطة التشريعية، واتخاذ القرار التنفيذي، المتعلق بالسياسات الداخلية والخارجية، على مستوى المشاركة في السلطة التنفيذية (الوزارة)، وذلك في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وغيرها، وكذلك السياسة الخارجية، المتعلقة بالقضايا السياسية الاقليمية والعالمية.

ومن هنا فسأتطرق في مقالتي هذه، الى تجلية موقف الاسلام من بعض هذه القضايا، كالمشاركة في الحكم، والمشاركة في الانتخابات البرلمانية، ومشاركة المرأة في العمل العام والموقف من التغيير الاجتماعي والسياسي، والموقف من الديمقراطية، كمصطلح ونظام سياسي غربي، والتعددية السياسية، والاحزاب السياسية، وسأتناول الحديث عن ذلك من زاويتين، الاولى: النظرة التأصيلية من حيث

التصور الفكري الاسلامي للقضية، والثانية ؛ النظرية العملية، من حيث الممارسة الواقعية لها، وسأمثل على ذلك بتجربتنا الاسلامية السياسية في الأردن، وبخاصة حزب جبهة العمل الاسلامي في الأردن. وبين حديثي اليوم، وحتى يفهم ضمن الاطار الاسلامي، والسياقين النظري والعملية، أرجو أن أشير الى مسلمين استندت اليهما، كما أوضح محددين رئيسيين لهذا الموضوع.

أما المسلمتان فهما :

اولا - المسلمة الفكرية، وتتعلق بالأيديولوجية الاسلامية وتتضمن الاعتقاد بأن الاسلام نظام شامل متكامل، فهو عقيدة ربانية وعبادة لله الخالق عز وجل، تحدد لها مبادئ وتصورات أساسية ازاء الكون والانسان والحياة، وينظم علاقة الانسان بذلك فقه العبادات. وهو سلوك ومعاملة مع مخلوقات الله تعالى، تحدد لها الاخلاق الاسلامية من جهة، والشرعية الاسلامية من جهة أخرى، وهو كذلك منهاج حياة للفرد والمجتمع، في جميع المجالات، الفردية والاسرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والسياسية، وما الى ذلك، وتحدد لها الانظمة الاسلامية المختلفة. ويتسم هذا النظام العام بسمات أصيلة هي الخلق الهادف، والوحدة المتكاملة والتوازن الدقيق.

ثانيا: - المسلمة العملية، وتتعلق بالعمل الاسلامي، أو العمل لخدمة الرسالة الاسلامية من حيث نشرها وتطبيقها، أو العمل على استئناف حياة اسلامية شاملة، شمول الاسلام ذاته، لكل جوانب الحياة، ومن ناحية منطقية، فان الاعتقاد بشمولية الاسلام، يقتضي حتما شمول العمل الاسلامي لجميع مجالات الحياة، التي تشمل العمل على اعداد الفرد المتكامل، وبناء الاسرة المتماسكة، وايجاد المجتمع القوي في جميع ميادين الحياة.

وتأسيسا على ذلك، فإن العمل الاسلامي له مجالات مختلفة يكمل بعضها بعضا، ومنها :

* **العمل الدعوي والثقافي**: الذي يركز على دعوة الناس كافة الى رسالة الاسلام العالمية قال تعالى " وما أرسلناك الا رحمة للعالمين"(٣)، وقال : " ومن أحسن قولا ممن دعا الى الله، وعمل صالحا وقال انني من المسلمين " (٤) .

* **والعمل التربوي** : الذي يربي المؤمنين بالرسالة الاسلامية، على مبادئ الاسلام وأخلاقه، ويفقههم في أمور دينهم. قال تعالى: "وانك لعلی خلق عظیم"(٥)، وقال عليه السلام: " انما بعثت معلما"(٦)، وقال عليه السلام: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين"(٧).

* **والعمل الاجتماعي والخيري** : الذي يركز على تعزيز مبادئ التكافل الاجتماعي، والمساواة بين الناس، والعدل الاجتماعي، وفعل الخير. قال تعالى: "وافعلوا الخير لعلكم تفلحون". (٨)

* **والعمل الاقتصادي** : الذي يركز على بناء قوة المجتمع الذاتية، واقتصاده القوي، وذلك حتى يأكل أبناء المجتمع مما يزرعون، ويلبسون مما يصنعون، قال عليه السلام : " ما أكل أحد طعاما قط، خيرا من أن يأكل من عمل يده ".(٩)

* **والعمل الجهادي** : الذي يركز على بذل الجهد، من المال والنفس، للدفاع عن العقيدة والامة والوطن، ويرد كيد الاعداء الى نحورهم. قال تعالى : " وجاهدوا في الله حق جهاده "(١٠)، وقال تعالى: "انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم أن تولوهم، ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون "(١١)

* وأخيرا وليس آخرا : العمل السياسي : الذي نحن بصددده، فإنه يعتبر جزءا لا يتجزأ من العمل الاسلامي العام، شأنه شأن العمل الدعوي والتربوي والاجتماعي والاقتصادي والجهادي وما الى ذلك. قال عليه السلام : " من لم يهتم بأمر المسلمين، فليس منهم " فرسم السياسة التربوية والسياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية ، للأمة، عمل اسلامي جليل. ورسم ابعاد السياسة الخارجية في العلاقات الدولية، واستثمار ذلك لصالح نشر الدعوة الاسلامية في ربوع العالمين، وتحقيق العدل والخير للبشرية كلها، من أهم مقاصد الشريعة الاسلامية. قال تعالى : " وما أرسلناك الا رحمة للعالمين " (١٢)، وقال تعالى: " ياايها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم " (١٣) فتحقيق التعارف بين الناس عموما، والتعايش السلمي القائم على العدل، وليس اغتصاب حقوق الناس، والتفاهم بين الشعوب المختلفة، والتعايش بينها رغم تبايناتها العرقية والثقافية، تكون مبادئ السياسة الاسلامية الخارجية.

والخلاصة :

أن العمل السياسي من صميم العمل الاسلامي، وليس غريبا عنه أو طارئا عليه، ولكن هذا العمل تحكمه معايير الخاصة المنبثقة عن مبادئ الاسلام ذاته، القائمة على تقوى الله، والخلق الكريم، والمعاملة الانسانية السامية، ولا تقوم - كما تقوم بعض السياسات الاخرى التي ليس لها ضوابط دينية أو خلقية أو انسانية - على الغش والخداع والمراوغة واستخدام القوة الغاشمة، والاحتكار، واغتصاب حقوق الناس، واستغلال مواقف الضعف البشري عند الامم الاخرى.

وأما المحددان لموضوعنا فهما :-

١- المحدد الاول : فكري :

فمن الملاحظ أن الفقه الاسلامي أو الفكر الاسلامي نما عبر العصور، نموا مضطربا وتراكبيا في جميع الجوانب : العقيدة، والعبادات، والمعاملات، ولكن تخلف تخلفا واضحا ولأسباب واقعية موضوعية في المجال السياسي، بحيث أنه لم يعد يسعفنا في الوقت الحاضر للتعامل مع القضايا والاحداث السياسية بالسرعة اللازمة التي تقتضيها طبيعة الاحداث المتسارعة، دون اثاره خلافات حادة أحيانا في الرأي والاجتهاد، سواء المتعلق منها بالتأصيل الاسلامي الفكري أو المتعلق منها بالممارسة العملية والسلوك السياسي.

وهذا يشكل تحديا جديا للعاملين الاسلاميين في الحقل السياسي، ويقتضي منهم أن يقدموا فكرا سياسيا يتسم بالاجتهاد والابداع غير المسبوق في كثير من الاحيان، ونماذج سياسية عملية ازاء القضايا السياسية التي يتعاملون معها، أو ان شئت فقل، عليهم أن يقدموا نظريات سياسية معاصرة ازاء مستجدات العصر السياسية من وجهة النظر الاسلامية.

والمحدد الثاني محدد عملي: يتعلق بالزمان والمكان وظروف المجتمع الذي يتعامل معه السياسيون الاسلاميون.

فالعامل السياسي اليوم لا يمارس في ظل اسلامية، وانما في ظل أنظمة حكم متباينة، تبتعد كثيرا أو تقترب قليلا من التطبيق المثالي للحكم الاسلامي.

ومن هنا فان الظروف المحيطة بتجربة العمل السياسي الاسلامي المعاصر، مختلفة من قطر الى آخر، من حيث اثر النشأة والمسيرة، والتعامل مع الانظمة الحاكمة، ومختلفة كذلك من حيث اثر العوامل الخارجية على السياسات الداخلية للأقطار، بالاضافة الى مدى

بعد هذا القطر أو ذلك أو مدى قربته من التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية.

وهذا يقتضي من العاملين الإسلاميين في الحقل السياسي، أن يعتبروا التجربة السياسية للعمل الإسلامي في القطر المعين متميزة، ولا ينبغي تبني نموذج معين من القطر الآخر دون تهذيب أو تشذيب أو تكيف لظروف المجتمع في ذلك القطر.

III - الموقف الإسلامي من المشاركة السياسية فيما يتعلق بأبرز القضايا السياسية الأساسية

وسعالج كل قضية من هذه القضايا من زاويتين: الفكر الإسلامي، والممارسة العملية، مع الإشارة الخاصة لتجربتنا في العمل الإسلامي السياسي في الأردن.

أولاً : قضية الشورى والديموقراطية والمشاركة في الانتخابات النيابية

١- مبدأ الشورى في الإسلام بين الحاكم والمحكوم، أمر مقرر في الشريعة الإسلامية، قال تعالى : " وأمرهم شورى بينهم " (١٤)، و قال تعالى: "وشاورهم في الأمر" (١٥)، فالشورى هي العلاقة التنظيمية الأساسية بين الحاكم والمحكوم.

٢- والديموقراطية: مفهوم غربي، وإذا قررنا ابتداء أنه لا يجوز تبني أي نظام غريب عن ديننا ومجتمعاتنا، بحذافيره، بل نأخذ منه ما يتناسب مع عقيدتنا وقيمنا وعاداتنا الحسنة، فإن أمر استخدام مصطلح الديموقراطية لتعني مشاركة الشعب في السلطة عن طريق انتخاب ممثلين لهم، لإقرار التشريعات المناسبة لحياتهم يصبح أمراً مباحاً لا يتناقض مع المبدأ الإسلامي المقرر في الشورى.

٣- ويدخل في باب التفريعات والتفصيلات شكل هذه الشورى، في المجالس البرلمانية المعاصرة، مع ما يدخلها من تعديلات مناسبة في

صور عصرية مناسبة، لا يرفضها الاسلام. ومن هنا، فان الموقف الاسلامي من المجالس البرلمانية، والانتخابات النيابية موقف ايجابي، اذ أن المشاركة في الانتخابات تتيح المجال لمعرفة قضايا المواطنين، ومشاكل الناس، وتبني همومهم، كما أن النجاح في تمثيلهم يتيح فرصة أوسع، للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ودرء المفاسد وجلب المنافع فيما يتعلق بسن التشريعات المناسبة، وفي هذا تحقيق لمصالح الناس، وكل ذلك من مقاصد الشريعة الاسلامية.

وخلاصة تجربتنا في هذه الناحية :

- ١- عدم الحساسية من استخدام مصطلح الديمقراطية في أدبياتنا المعاصرة، ما دمنا نعني به جوهر الشورى واستتبات ديموقراطيتنا الاردنية في ضوء قيمنا العربية الاسلامية مع الانفتاح على التجارب الانسانية في هذا المجال.
- ٢- الحرص على ترسيخ مسيرة الشورى والديمقراطية في الأردن، والتعاون مع مختلف القوى السياسية في هذا المجال، وهو من أولوياتنا السياسية. ومبدأنا في هذا : تأمين الحرية لجميع المواطنين، وحق جميع المواطنين في المشاركة السياسية.
- ٣- اقرار مبدأ حق المشاركة في السلطة التنفيذية أو المعارضة السياسية البناءة، حسب المصلحة العامة، ووفق مقتضيات السياسة الشرعية، فلا نعرف بالمؤيدين لسياسة الحكومة دوماً، ولا بالمعارضين دائماً، بل يعتمد ذلك على المصلحة العامة، والسياسة الحكومية، والمواقف السياسية من القضايا الاساسية.
- ٤- تنمية الخبرة في العمل السياسي الاسلامي على الساحة الاردنية، ليكون مثالا يحتذى في المنطقة العربية لصالح العمل الاسلامي، ومصصلحة الوطن العربي معا.

٥- المشاركة الفعالة في الانتخابات النيابية تعزيزا للرمز الاساسي للديموقراطية، وهو انتخاب الشعب لممثليه في المجلس النيابي - بالرغم من بعض الممارسات غير الديموقراطية، من قبل السلطة التنفيذية في الانتخابات النيابية الاخيرة للمجلس النيابي الثاني عشر- وعدم الاخذ بالاراء التي تتادي بمقاطعة الانتخابات الاخيرة بسبب بعض التجاوزات الحكومية، وذلك للارتفاع الى مستوى المصلحة الوطنية العليا على حساب المصلحة الحزبية، تعزيزا لمسيرة الديموقراطية على المدى الاستراتيجي البعيد.

ثانيا : قضية المشاركة في الحكم أو السلطة التنفيذية .

١- لقد اختلفت مواقف الفقهاء المسلمين من المشاركة في الحكومات المعاصرة التي لا تعتبر اسلامية تماما، ولاغير اسلامية كذلك، فمنهم من حرم ذلك، ومنهم من أجازها بقيود المصلحة الشرعية، التي تستند الى الموازنة بين درء المفساد وجلب المنافع للمسلمين، وقد راعى العلماء في مختلف العصور قاعدة الاخذ بأعظم المصلحتين، ودفع أعظم المفسدتين. وممن أفتى بذلك في القديم ابن تيمية، اذ أجاز تولى الولايات والاقطاعات للحكام الظلمة بهدف تخفيف الظلم عن المسلمين.

٢-والامر المنطقي الذي يعتمده التحليل العقلي، وهو المنهجية التي دعا الاسلام الى استخدامها "أفلا يعقلون". اننا لو افترضنا جدلا أن المسلمين الصالحين ابتعدوا عن المشاركة في الحكم، والبعد عن الوظائف العامة، وترك ذلك للمفسدين، لاستلم زمام المبادرة في ادارة شؤون الناس غير الصالحين، ولأدى ذلك الى زيادة الفساد والظلم بين العباد، والاسلام يحارب الفساد، ويأبى الظلم، ومن هنا فالمشاركة التي تؤدي الى رفع الظلم، وترسيخ العدل وزيادة وتيرة الاصلاح في المجتمع؛ أولى من الابتعاد والانعزال السياسي.

ومن المصالح الشرعية المترتبة على المشاركة في الحكم (١٦) :

- * زيادة التوجه الرسمي نحو تطبيق الشريعة الاسلامية في المجتمع من حيث التشريع، ومن حيث التنفيذ.
- * درء بعض المفسدات والمكائد عن الامه والعاملين لخدمة الاسلام
- * زيادة المراكز والمؤسسات الاسلامية التي تنشر الخير والفضيلة، ومحاصرة تلك التي تنشر الشر والرديلة.
- * اعادة الثقة بالاسلام والعاملين للاسلام، وقدرتهم على تنظيم شؤون الحياة المعاصرة - الخاصة والعامة - من وجهة نظر اسلامية وابرار ذلك في المجتمع كمثال وقدوة تحتذي
- * زيادة خبرة العاملين للاسلام في ادارة شؤون الحكم.

٣- فالموقف السليم اذن هو : ان القول بمنع المشاركة على الاطلاق، أو جوازها على الاطلاق، قول لا يسنده دليل شرعي، ولذلك ينظر الى موضوع المشاركة في الحكم من باب المصلحة العامة، في المكان المناسب، والوقت المناسب، والمهمة المناسبة، وامر ذلك متروك للقيادات الاسلامية السياسية لتقدير الموقف، واتخاذ القرار المناسب.

وخلاصة تجربتنا في هذه الناحية :-

١. ازالة الحساسية بين نظام الحكم القائم والعمل الاسلامي السياسي، حيث تم عمليا اعطاء الثقة للحكومة التي ارتضت بشروط اسلامية لمنحها الثقة. وكذلك المشاركة أحيانا في الحكومة وفق برنامج وزاري متفق عليه يتعهد بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية، مما اكد للجميع أن العمل السياسي الاسلامي، لا يعرف بالمؤيد دائما أو بالمعارض دائما، وإنما يؤيد أو يعارض سياسات معينة، لمصلحة الامه والوطن، وذلك يفوت على المتربصين بالعمل الاسلامي فرصة الايقاع بهم أو على الاقل عزلهم سياسيا(١٧).
٢. تطبيق سياسة الاصلاح التدريجي في مجالات العمل المختلفة ضمن السلطة المتاحة والامكانيات المادية المتوافرة، مما يسارع في

الاصلاح، ويعتبر أمرا مكملا للأصلاح الاجتماعي الشعبي،
ومسارعا له.

٣. كسب الخبرة السياسية العملية في ادارة دفة الحكم، واعطاء القدوة
والنموذج في العمل الاصلاحى النافع للامة والمجتمع، وفق
أخلاقيات الاسلام السياسية.

ثالثا : قضية التعددية السياسية والاحزاب السياسية

تطبيق الديمقراطية يقتضي الاقرار بمبدأ التعددية السياسية،
والاقرار بمبدأ التعددية السياسية ينبنى عليه حتما الاقرار بتشكيل
الاحزاب السياسية المتعددة.

ويستند التأصيل الاسلامي للتعددية السياسية الى المبادئ التالية :-

١. خلق الله تعالى الانسان متشابهها مع أخيه الانسان في أصل الخلق
ونوعه ونمطه، ولكن كل انسان يختلف عن أخيه الإنسان من حيث
مدى الطاقات العقلية والجسمية والنفسية. ومن هنا يبرز مبدأ
الفروق الفردية ومبدأ الفروق الاجتماعية. وعلى هذا تستند
مشروعية التعددية السياسية والحزبية في مجال الاجتهادات
البشرية، لحلول المشكلات والبدائل والطروحات المختلفة، في
الوصول الى تحقيق الغايات المتفق عليها.

٢. نحن نؤمن بأن الله سبحانه وتعالى خلق الناس مختلفين ومتفاوتين،
رجالا ونساء، وجعلهم شعوبا وقبائل متباينة، يتكلمون لغات
مختلفة، ولم يقصد بهذه الاختلافات، التناحر والتقاتل؛ بل التعارف
والتعاون.

ومن هنا، فنحن نرى في التعددية في الاديان والايديولوجيات
والمذاهب الفلسفية أمرا يتناسب وطبيعة الخلق. وتأسيسا على ذلك
فأن كل شخص حر في اعتقاده وتفكيره " لا اكراه في الدين "
(١٨)، "ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلهم جميعا " (١٩).

٣. والاسلام يقر بمبدأ الاختلاف في الاجتهاد، وفي وجهات النظر تجاه القضايا الفكرية والاجتماعية، ويعتبر ذلك من طبائع الامور. وحتى في فقه العبادات وفقه التشريع، هناك مذاهب اجتهادية مختلفة، ويعتبر ذلك من باب التيسير وليس التعسير. وهذا اقرار بأن الحقيقة لا تمتلكها جهة واحدة أو شخص واحد، وأن كل رأي يدعي صاحبه الصواب قد يحتمل الخطأ، وقد يكون الرأي الآخر أكثر صواباً منه.

٤. وفي المجتمعات الاسلامية التي تتضمن دساتيرها أن الدولة الرسمي هو الاسلام، وأن المصدر الاساسي في التشريع هو الشريعة الاسلامية، يمكن النظر الى الاحزاب السياسية المتعددة ضمن الدستور، أنها تختلف في برامجها السياسية سعياً لخدمة الوطن والمواطن. في حدود المفاهيم التي لا تتعارض والمبادئ العامة للإسلام، أما الاحزاب التي تدعو صراحة الى الكفر بالاسلام أو تتناقض قطعياً مع الاسلام، فلا نقر بوجودها، ولا نرتبط معها بأية موافق سياسية.

٥. وقد أثبتت تجربة التعددية السياسية في المجتمعات المعاصرة أنها الوسيلة السلمية المناسبة لتداول السلطة دون تحميل الشعوب سلبات الانقلابات العسكرية، أو الثورات الشعبية التي تؤدي الى سفك الدماء والاحتراب الداخلي بين الناس.

ولأن هذا الامر يعتبر من السياسة الشرعية التي تعتمد على الموازنة بين جلب المدح والى ودرء المفاسد، وأن الاصل الشرعي في العادات والمعاملات هو الحل، وليس التحريم، فإن التعددية السياسية في العمل الاسلامي المعاصر، ينظر اليها من باب المصلحة الشرعية من الامور الحلال.

كما يستند التأصيل الاسلامي للتعددية الحزبية والتحالفات السياسية بين الاحزاب الى الامور التالية :-

١ - يستند الاسلام في العمل العام على مبادئ :

الاول: تحقيق المقاصد الشرعية، وتشمل المصالح الضرورية للانسان، وهي الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ويضيف بعضهم العرض، وكذلك الحاجيات التي تؤدي الى التوسعة و رفع الضيق المودي الى الحرج والمشقة، ومن ثم التحسينات التي تؤدي الى رفع مستوى الحياة المعنوية و المادية للانسان. قال تعالى : " ان أريد الاصلاح ما استطعت " (٢٠).

والثاني : - التعاون على الخير، وعدم التعاون على الاثم والعدوان، قال تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان" (٢١).

٢. ومن هنا، فان السياسة العملية والتنسيق مع الاحزاب السياسية والتحالفات مع القوى الوطنية الاخرى، على سبيل المثال، تقوم على مبدأ "التعاون فيما اتفق عليه، والاعدار فيما اختلفت فيه".

٣. ومن القضايا العامة التي يمكن الاتفاق عليها على سبيل المثال: - تعزيز الحريات العامة، وترسيخ الشورى والديمقراطية في المجتمع، وضمان نزاهة الانتخابات العامة وعدالة القضاء بين المواطنين كافة.

- تعزيز الوحدة الوطنية والدفاع عن الوطن ضد الاعداء الخارجيين.

- تعزيز الامن القومي والثقافي والاجتماعي والغذائي.
- تنشيط العمل الاجتماعي التطوعي والخيري والاغاثي.
- السعي للنهوض بالمجتمع ثقافيا واجتماعيا وسياسيا.
- تعزيز العلاقات مع الشعوب العربية والاسلامية.
- الدفاع عن المستضعفين والمضطهدين محليا و اقليميا وعالميا، والدفاع عن حقوق الانسان.

وخلصه تجربتنا في هذه الناحية (٢٢) :

١- الاشتراك الايجابي في صياغة الميثاق الوطني الذي أكد على ثوابت العقيدة والامة والوطن، وعلى القواسم المشتركة بين سائر القوى السياسية في الوطن، ومنها هوية الامة وثقافتها العربية والاسلامية، وأن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، كما أكد على الحريات العامة ودولة القانون، وترسيخ الديمقراطية.

٢- المشاركة الايجابية في كل ما يتعلق بالغاء الاحكام العرفية، وتأكيد حرية المواطنين جميعاً على اختلاف أديانهم وفئاتهم وأحزابهم، وتأكيد دولة القانون، والمشاركة السياسية والتشريعية في اصدار قانون جديد لتنظيم التعددية الحزبية، وقانون المطبوعات، وغيرها من التشريعات ذات العلاقة.

٣- الاشتراك الايجابي في التعددية الحزبية عن طريق حزب جبهة العمل الاسلامي، وعدم الممانعة في انشاء أي حزب سياسي يتقيد بثوابت الامة، والدعوة الى التعاون بين الاحزاب السياسية في جميع الامور التي تقع في دائرة الاتفاق في البرنامج التي تخدم المصالح العليا للوطن والامة، وعدم اللجوء الى تجريح الاشخاص والهيئات، والدعوة الى حل نقاط الخلاف بالحوار، مع مراعاة آداب الاختلاف في الرأي الذي عززته الاخلاق الاسلامية في التعامل.

وقد قام حزب جبهة العمل الاسلامي مع عدد من أحزاب المعارضة، بتبني مهمة مجابهة التطبيع مع العدو الصهيوني، وحماية الوطن من الاختراقات الصهيونية للاردن بخاصة، والوطن العربي بعامة، بالوسائل الديمقراطية، والتوعية الشعبية المبنية على الحوار، بأسلوب وطني بناء، يبتعد عن تجريح الهيئات والاشخاص، ويتبنى معارضة المواقف السياسية.

٤- ومن باب الوقاية للديموقراطية ولبدء التعددية الحزبية، فنحن نؤمن بالتداول السلمي للسلطة التنفيذية بين الاحزاب المختلفة، أو التآلف

بين الاحزاب. ولكننا نعارض الدكتاتورية الحزبية، أو تسلط الحزب الواحد، بحجة الوصاية أو احتكار الحقيقة، ونحن لا نفهم أن استلام حزب، أو تآلف احزاب للسلطة التنفيذية، وعلى أنه تحيز لأفراد هذا الحزب على حساب العدالة بين المواطنين وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، لأن نظرتنا الى الحزب على انه خادم للشعب، لا أن يكون الحزب فوق الامة، والامة كلها تصبح في خدمة الحزب. وبالرغم من أن حزب جبهة العمل الاسلامي هو أكبر الاحزاب السياسية في الأردن، الا أننا افتتاتنا على حق المنتسبين اليه في المناصب العليا في الدولة دون مبرر واضح. ومع الاسف فان ظلما شديدا يقع على الاسلاميين في هذا المجال من السلطة التنفيذية، ومن رجالات الاحزاب الآخرين الذين يمارسون هذه السلطة، ولذا لا بد أن يعتدل الميزان، لينال كل مواطن حقه، بغض النظر عن فئته أو حزبه.

رابعاً : قضية مشاركة المرأة في العمل العام لبناء المجتمع، والحقوق السياسية للمرأة.

- ١- ان النظرة الاسلامية لمشاركة المرأة في العمل العام لبناء المجتمع تنطلق من الاسس الشرعية التالية :-
- أ- ان المرأة مساوية للرجل في انسانيتها وكرامتها، قال تعالى: "يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء" (٢٣)، وقال تعالى: "ولقد كرمنا بني آدم" (٢٤)، وقال عليه السلام: "النساء شقائق الرجال" (٢٥). فالمجتمع يتكون من النساء والرجال - كالطائر الذي له جناحان - ولا يمكن أن ينبني المجتمع أو يقوم على أسس صحيحة، أو ينتج آثاراً طيبة، مالم يشترك في بنائه الرجل والمرأة على السواء، ويتهاون على ذلك بصورة منسجمة غير متضاربة.

ب- ان المرأة مخاطبة بالتكليف الشرعي الذي خوطب به الرجل،
الا ما ثبت من تخصيص بالنص.

ج- ان المرأة محاسبة ومجزية على عملها في الدنيا كالرجل " كل
نفس بما كسبت رهينة" (٢٦) ، "فاستجاب لهم ربهم أني لا
أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى" (٢٧).

د- ان الاسرة هي خلية المجتمع الاساسية، وهي تتكون من
الزوجين، والمرأة نصف المجتمع، والنصف الآخر يتربى على
يديها، ومن هنا فدورها في التربية الاسرية أساسي، مع اثبات
حقوقها وواجباتها في سائر مجالات المجتمع الاجتماعية
والسياسية.

هـ - تمارس المرأة دورها في خدمة المجتمع وبنائه كالرجل،
وكذلك حقوقها السياسية في ظل الالتزام بقيم الاسلام وآدابه
التي تحرم التبرج وابداء الزينة للاجنبي والخلوة، والاختلاط
الذي يؤدي الى الحرمة، ولا يعني ذلك مشاركة المرأة في
المجالات العامة دون الالتزام بأداب الاسلام.

٢- وأما الحقوق السياسية للمرأة من منظور اسلامي فينظر لها في
ضوء ما يلي :-

أ- لا يوجد أي خلاف على ما فيه شرعي من آيه أو حديث على
حقوق كل من الرجل أو المرأة، مثل حقوق الارث والعمل
والتملك والتعليم والتعلم، وابداء الرأي والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر، مما مورس فعلا في عهد النبي عليه
الصلاة والسلام والخلافة الراشدة، وانما برز هناك خلاف في
الرأي على المدى الذي يسمح به الشرع، فيما يتعلق بممارسة
بعض الحقوق السياسية المستجدة في العصر الحاضر، مثل
حق التصويت في الانتخابات والمشاركة في العمل البرلماني
وتولي المناصب العامة.

ب- ان المقصود بالحقوق السياسية للمرأة المسلمة هو قيام المرأة بكل عمل مرثى في سياسة المجتمع وفي ثقافته، ويشتمل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاشتراك في تنظيمات سياسية بقصد الخدمة العامة، أو الدعوة لمبدأ سياسي، والتأثير على القرار السياسي، والانتخاب والترشيح في الانتخابات، وإعطاء البيعة لرئيس الدولة، والقيام بالإجارة على المؤمنين، وإعطاء الامان للحريين، وتولي بعض الوظائف ذات الصفة العامة. وقد أكد الاستاذ حسن البنا في رسالته " المرأة المسلمة " على أن "الاسلام يرفع قيمة المرأة، ويجعلها شريكة له في الحقوق والواجبات، وهذه قضية مفروغ منها، وقد اعترف الاسلام للمرأة بحقوقها الشخصية الكاملة، وعاملها على أنها انسان كامل الانسانية له حق، وعليه واجب، يشكر اذا أدى واجبه، ويجب أن تصل اليه حقوقه، والقرآن والاحاديث فياضة بالنصوص التي تؤكد هذا المعنى وتوضحه." (٢٨)

ويؤكد البهي الخولي، بصدد حقوق المرأة السياسية في الاسلام على نفس المعاني، اذ يقول "فللمرأة أن يتصل جهدها بشؤون الحياة العامة، وتتابع سير المجتمع.... ولها اقتراح سن القوانين، ولها أن تشتغل بالسياسة، وليس في الاسلام ما يمنع المرأة من ممارسة هذا الحق. ولها أن ترى ما تشاء من الآراء السياسية، ولها أن تعارض أو تؤيد ما تشاء من سياسة الحكم... ولها أن تباشر هذا الحق بالترشيح والانتخاب" (٢٩).

ومن الحقوق السياسية للمرأة من منظور اسلامي :

أ- حق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانتقاد الحكام ومراقبتهم؛ " أخطأ عمر وأصاب امرأة ".

ب- حق البيعة لرئيس الدولة:- بيعة العقبة الثانية اشتركت فيها امرأتان، وهي سابقة لم يسجل التاريخ لها مثيلا في حياة أي أمة،

فضلا عما فيها من إشارة إلى منزلة المرأة في المشاركة في بناء الأمة، والتخطيط لمستقبلها. وتكررت مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم للنساء، وقد سجل ذلك القرآن الكريم، ومن تلك الوقائع مبايعة لنساء مكة على جبل الصفا بعد فتح مكة.

ج- حق الاجارة علة المؤمنين واعطاء الامان:- وهذا عمل سياسي بحث، فالمرأة المسلمة اذا اجارت احدا أو أمنت احدا من الاعداء المحاربين، نفذ ذلك، فقد اجارت أم هانيء رجلين يوم فتح مكة، فقال عليه السلام : " قد أجرنا من أجرت يا أم هاني " (٣٠)

د- حق الترشيح في الانتخابات النيابية :- للنياية وظيفتان، التشريع والمراقبة، فأما مهمة التشريع فتحتاج الى العلم، ومعرفة حاجات المجتمع، والاسلام يعطي حق العلم للرجل والمرأة على السواء، وفي تاريخنا العربي والاسلامي عالماة وفقهات ومجتهدات. وأما مراقبة السلطة التنفيذية، فيدخل في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمرأة والرجل في هذا سواء في نظر الاسلام، وعلى هذا فليس في نصوص الاسلام الصريحة ما يسلب أهليتها للعمل النيابي من تشريع ومراقبة، وأما قرار المشاركة وممارسة هذا الحق فيقع ضمن السياسة الشرعية، وتغليب المصلحة على المفسدة. وان عدم الاشتراك يكون أحيانا ليس لعدم الاهلية، بل للاضرار والمفاسد التي قد تنتج عن ممارسة هذا الحق، فاذا ضمنت عدم المفسدة، فلا بأس في ذلك. وأما آية "الرجال قوامون على النساء" فتعني رئاسة البيت، ولا تعني عدم قيام المرأة بواجب التشريع والمراقبة نيابة عن الأمة، والضابط في استعمال هذا الحق السياسي هو ضمان عدم المفسدة والالتزام بالاخلاق الاسلامية، وارتفاع مستوى الوعي العام والخلق لدى المجتمع بحيث يتقبل ذلك.

هـ - حق تولي بعض الوظائف العامة في الدولة:- ان الحديث "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" (٣١) يفهم في ضوء سبب وروده حين أبلغ الرسول عليه السلام أن الفرس ولوا للرئاسة عليهم احدى بنات

كسرى بعد موته، ولأن للولاية باطلاقها ليست ممنوعة على المرأة بالاجماع، بدليل اتفاق الفقهاء قاطبة على جواز ان تكون المرأة وصية على الصغار، وناقصي الاهلية، وأن تكون وكيلة لأية جماعة من الناس في تصريف اموالهم، وأجاز أبو حنيفة والطبري وابن حزم أن تتولى المرأة القضاء في بعض الحالات، والقضاء ولاية عامة، ولها أن تتولي الاقتاء، وروي عن عمر أنه ولي السوق لامرأة هي الشفاء بنت عبدالله العدوية. ومما يفهم من الحديث النبوي أن الممنوع هو رئاسة الدولة العليا، ويلحق بها ما كان بمعناها من خطورة المسؤولية، مثل ولاية الحرب.

و- حق تنظيم الجمعيات والانخراط في العمل النقابي، والتنظيمات السياسية الاسلامية.

٣- وخلاصة تجربتنا في هذا المجال :-

- أ- قيام المرأة المسلمة بواجب العمل العام في بناء المجتمع في جميع النواحي الوظيفية والاقتصادية والخيرية والاجتماعية.
- ب- قيام المرأة المسلمة بواجبها في العمل الاسلامي الدعوي والتربوي، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- ج- الاقرار بالحق السياسي للمرأة في دخول التنظيمات السياسية، وفتح باب العضوية في حزب جبهة العمل الاسلامي للمرأة في حفظ حقوقها في الانتخاب والترشيح لسائر مستويات قيادات الحزب.

خامسا : قضية المشاركة في التعبير الاجتماعي والسياسي (٣٢) :

- ١- ينطلق الموقف الاسلامي من قضية التغيير الاجتماعي والسياسي من مبادئ المفهوم الاسلامي للإصلاح لأن التغيير في ذاته قد يكون نحو الأسوأ أو نحو الأحسن، والاسلام يقر فقط التغيير باتجاه الإصلاح نحو الأحسن :-

أ- التغيير سنة من سنن الله تعالى في الحياة والمجتمع، والتغيير في الحياة والمجتمع مرتبط بما في النفوس من دوافع وما ترمي اليه من أهداف، قال تعالى : " ان الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (٣٣).

ب- والتغيير في السلوك الاجتماعي أو السياسي يحتاج الى عنصر الوقت والصبر بلا تسارع ولا تباطؤ، حتى يكون التغيير نحو الافضل، وحتى لا تصاب عملية التطوير بالانتكاسات والترجعات، قال تعالى : " وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر " (٣٤).

ج- والتغيير في المنهج الاسلامي لا يصاحبه العنف ولا يتبنى كبت الحريات، ولا احتقار الرأي الآخر، بل وسيلة الدعوة بالحكمة والمجادلة بالحسنى، والاصلاح التدريجي. قال تعالى: " ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتتي هي احسن " (٣٥)، وقال تعالى: " ان اريد الاصلاح ما استطعت، وما توفيقي الا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب " (٣٦).

د- وينبغي أن نفرق ما بين الارهاب غير المشروع في الاسلام بخاصة، وفي الاديان السماوية والقوانين الانسانية بعامة، وما بين المقاومة الوطنية للاحتلال الصهيوني التي يعتبرها الاسلام جهادا في سبيل الله، دفاعا عن الدين والعقل والنفوس والمال والنسل والعرض والوطن.

وخلاصة تجربتنا في هذا المجال :

١- اثبتت ممارسات الحركة الاسلامية خلال الاربعين سنة الماضية، وفي محطات مختلفة من عمر الأردن في الخمسينيات والسبعينيات والثمانينات، أنها عنصر استقرار أساسي في مسيرة الوطن، وأنها من أهم عوامل الوحدة الوطنية التي ترتفع فوق العصبية والاقليمية

والطائفية، وبالتالي فهي مشروع وطني ينبغي للجميع المحافظة عليه.

٢- أثبتت الحركة الاسلامية وعيها العميق لكل ما يصنعه أعداء السلام من عراقيل وفخاخ ، سواء أكانت هذه المحاولات محلية أم اقليمية أم دولية، مما جعل العمل الاسلامي السياسي في الأردن، أنموذجا يمكن احتذاؤه في المنطقة العربية.

٣- التجربة السياسية الاخيرة للحركة الاسلامية، من خلال حزب جبهة العمل الاسلامي، كانت مثالا للصيغة الاسلامية السياسية المعاصرة التي تجمع بين الاصاله الاسلامية والتمسك بالثوابت من جهة، وبين الاستجابة للمستجدات المعاصرة على الساحة السياسية الاردنية والاقليمية والعالمية من جهة أخرى. ونحاول من خلال برامج الحزب وممارساته، تأصيل العمل السياسي الاسلامي المعاصر، ليكون معززا للمسرة الشورية الديمقراطية في الأردن، ونموذجا عمليا ناجحا في المنطقة العربية من حولنا.

IV- تطلعات مستقبلية للعمل السياسي الاسلامي :

١- الحرص على استقرار الأردن وعلى الوحدة الوطنية لأبناء شعبنا على اختلاف مناباتهم وأصولهم، في جميع الظروف كمنطلق ومرتكز أساسي لأي نوع من انواع الوحدة العربية مستقبلا، فالبلاد الآمن المستقر يستطيع أن يتقدم نحو مزيد من البناء والوحدة، وأما عدم الاستقرار والاحتراب الداخلي فهو طريق سريع لمزيد من التفكك والاضمحلال.

والحرص على الوحدة الوطنية للشعب يعني عدم جعل التناقضات الداخلية، تطفئ على تناقض الامه الرئيس مع العدو الصهيوني، ولذلك فمهما اختلفت المواقف السياسية بين الحركة الاسلامية والموقف الرسمي، فيجب أن لا تؤول الامور الى استخدام العنف والعنف المضاد. وينبغي أن يحرص الجميع على أمرين:

الاول :- ترسيخ المسيرة الديموقراطية في المجتمع الاردني، لتكون نموجا في العالم العربي، وكذلك الحرص على تجربة العمل الاسلامي في الأردن، لتكون نموذجا يجمع بين الثوابت الاسلامية والمرونة السياسية في الواقع العملي، يمكن احذاؤه في العالم العربي.

الثاني:- تعزيز دولة القانون والمؤسسات مع التوسل بالاصلاح التدريجي بقصد التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية في المجتمع.

٢- السعي لتطوير العمل الحزبي السياسي في الأردن، ليكون انعكاسا لمبادئ وأفكار وبرامج، وليس استجابة لأشخاص أو فئات أو عصبية، وبالتالي بلورة ثلاثة أو أربعة أحزاب كبرى في مقدمتها حزب جبهة العمل الاسلامي، ممثلا للاتجاه الاسلامي، تتبنى برامج سياسية واضحة وترسي تقاليد سياسية عريقة، من بينها تداول السلطة التنفيذية سلميا، في خدمة الشعب والمصالح الوطنية العليا، وفق الدستور، والقوانين المرعية.

٣- التصدي لعمليات التطبيع مع العدو الصهيوني، في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، للحيلولة دون تنفيذ مخططات اسرائيل الكبرى، وفق مخطط اقليم الشرق الاوسط الذي يراد له أن يحل محل مسمى الوطن العربي، والقومية العربية، والهوية الاسلامية، والدعوة الى دعم الانتفاضة الفلسطينية العربية الاسلامية في مقاومة الاحتلال الصهيوني في فلسطين العربية المسلمة.

ان الموقف السياسي للحركة الاسلامية، ضد الهجمة الصهيونية والاستعمار الامريكي الجديد، وما تبع ذلك من اتفاقيات السلام مع العدو الصهيوني، يجعل العمل السياسي الاسلامي، أقرب الى المعارضة الوطنية سياسيا، مع عدم استبعاد المشاركة في السلطة

التنفيذية في أوقات مناسبة تغلب فيها المصلحة العامة، وتزيد فيها الإيجابيات.

٤- السعي الجاد لإعادة الوحدة الاندماجية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وذلك بعد إقامة الدولة الفلسطينية، وتحرير فلسطين من الاحتلال الفلسطيني، وليس وحدة كونفدرالية بين دولة مستقلة وكيان ذاتي تحت المظلة الاسرائيلية، وذلك للحيلولة دون تنفيذ المخططات الصهيونية في الاستفراد بالشعب العربي الفلسطيني، وباتخاذ حصار طروادة للعبور الى العالم العربي، وكذلك السعي نحو أي نوع من أنواع الوحدة مع أي قطر عربي مجاور، باتجاه تكوين حلم المستقبل الواعد: مشروع الولايات العربية المتحدة.

٥- الاسهام الفعال في المشروع النهضوي العربي الاسلامي، بسائر أبعاده الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ليكون البديل الحضاري العربي الاسلامي لما تعانيه امتنا من جمود واحباط وانحلال.

الهوامش :-

- ١- اسحق احمد فرحان (١٩٩٤)، الاسلاميون والمسيرة الديموقراطية، قراءات سياسية، فلوريدا، الولايات المتحدة الامريكية، مركز دراسات الاسلام والعالم، ص ١١٥ - ١٢٣.
- ٢- المصدر نفسه.
- ٣- الانبياء : ١٠٧
- ٤- فصلت : ٣٣
- ٥- القلم : ٤
- ٦- سنن ابن ماجة، أخرجه ابن ماجة في المقدمة، الباب (١٧)
- ٧- صحيح البخاري، كتاب العلم / الباب العاشر
- ٨- الحج : ٧٧
- ٩- صحيح البخاري : كتاب البيوع، الباب الخامس عشر
- ١٠- الحج : ٧٨
- ١١- الممتحنة : ٩
- ١٢- الانبياء : ١٠٧
- ١٣- الحجرات : ١٣
- ١٤- الشورى : ٣٨
- ١٥- آل عمران : ١٥٩
- ١٦- عمر سليمان الاشقر (١٩٩٢)، حكم المشاركة في الوزارة، والمجالس النيابية، عمان: دار النفائس، الطبعة الاولى، ص ٩٢-٩٤
- ١٧- عبدالله العكايله، " تجربة الحركة الاسلامية في الأردن "، من كتاب : عزام التميمي (محرر) (١٩٩٤)، مشاركة الاسلاميين في السلطة لندن : مؤسس ليبرتي، ص ١٠١ - ١٢٠
- ١٨- البقرة : ٢٥٦
- ١٩- يونس : ٩٩
- ٢٠- هود : ٨٨
- ٢١- المائدة : ٢
- ٢٢- سميح المعاينة، (١٩٩٤)، التجربة السياسية للحركة الاسلامية في الأردن، عمان : دار البشير، ص ٣١ - ٥٨
- ٢٣- النساء : ١
- ٢٤- الاسراء : ٧٠
- ٢٥- سنن ابو داود، كتاب الطهارة، باب ٩٤، وسنن الترمذي في جامعة، كتاب الطهارة، باب ٢٨٢، واحمد في مسنده ٢٢٥/٦، والدار في سننه، كتاب الوضوء باب ٧٦
- ٢٦- المدثر : ٣٨
- ٢٧- آل عمران : ١٩٥
- ٢٨- حسن البنا : رسالة المرأة المسلمة، القاهرة : مطبوعات الاخوان المسلمون، ١٩٥٠

٢٩- البهي الخولي: المرأة بين البيت والمجتمع، القاهرة: مطبوعات الاخوان المسلمين، ١٩٩٣

٣٠- صحيح البخاري، (شرح صحيح البخاري، كتاب الادب)

٣١- صحيح البخاري، (كتب المغازي، باب ٨٢، وكتاب الفتن باب الادب).

٣٢- اسحق احمد فرحان (١٩٩٤)، الاسلاميون والمسيرة الديموقراطية، مرجع سابق، ص ١١٥ - ٢٣

٣٣- الرعد : ١١

٣٤- العصر : ١-٣

٣٥- النحل: ١٢٥

٣٦- هود : ٨٨

قائمة المراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- الحديث الشريف
- ٣- اسحق أحمد فرحان، حزب جبهة العمل الاسلامي في الأردن: المبررات والثوابت والمشروعات، اصدارات الجبهة، رقم (٣).
- ٤- اسحق أحمد فرحان، الاسلاميون والمسيرة الديموقراطية في الأردن، قراءات سياسية، فلوريدا (مركز دراسات الاسلام والعالم) ١٩٩٤م.
- ٥- حسن البناء، المرأة المسلمة، القاهرة (مطبوعات الاخوان المسلمين) ١٩٥٠م.
- ٦- سميح المعاينة، التجربة السياسية للحركة الاسلامية في الأردن، عمان (دار البشير) ١٩٩٤م.
- ٧- عزام التميمي، مشاركة الاسلاميين في السلطة، لندن (مؤسسة ليبرتي) ١٩٩٤م.
- ٨- عزام التميمي، مشاركة الاسلاميين في السلطة، لندن (مؤسسة ليبرتي) ١٩٩٤م.
- ٩- عمر سليمان الاشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، عمان، (دار النفائس) ١٩٩٢م.

الاتجاهات الرئيسية في الحركة الاسلامية المعاصرة

فايز سارة

شهدت بلدان العالم في غضون العقدين الاخيرين نموا واسعا وعميقا للحركة الاسلامية، ولجماعات وتنظيمات تنتمي الى هذا الاتجاه عموما. وتركت تلك العملية اثرا واضحا وبيننا لدى مختلف البنى والتنظيمات الاجتماعية والسياسية في العالم من الدول الى المؤسسات والمنظمات المختلفة الاهداف الى النخب والفعاليات المختلفة، ووصولا الى قطاعات من الناس في عالم يقارب عدد المسلمين فيه مليار نسمة، يعادلون نحو سدس سكان العالم.

وبطبيعة الحال، فان منشأ إنشغال العالم بنمو الحركة الاسلامية واتساعها أو ما يطلق عليه " المد الاسلامي " وأحيانا " الاصولية الاسلامية " له اسباب مختلفة ومتنوعة في مقدمتها المتغيرات الدولية والاقليمية التي اجتاحت العالم عامة ومنطقة " الشرق الاوسط " خاصة، ومنها الانهياريات الايدلوجية والكيانية في شرق اوروبا والاتحاد السوفياتي السابق، وانتهاء الحرب الباردة، وحربي الخليج الاولى والثانية واجتياح لبنان وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية.

وبفعل هذه المتغيرات والتبدلات - الى جانب عوامل أخرى - حدث ذلك التطور في نمو واتساع الحركة الاسلامية المعاصرة وزاد الاهتمام بها، اذ صارت على واجهة الحدث الذي يشغل حيزا من اهتمام العالم بهيئاته ومؤسساته وسكانه، لدرجة يمكن القول معها ان ثمة مخاوف وآمال متناقضة تبعثها ظاهرة " المد الاسلامي " العالمي، وهو امر توضحه على نحو جلي نظرة عاجلة في خريطة العالم الراهن وطبيعة المداولات الفكرية - السياسية الجارية في اركانه الاربعة من الولايات المتحدة غربا الى اليابان شرقا، ومن شمال العالم الى جنوبه.

وتتوضح أكثر فأكثر تلك المخاوف والآمال المتناقضة كلما تركزت الابصار في بلدان العالمين الاسلامي والعربي ومحيطها القريب، وفي الدول التي لها مصالح عظيمة وذات صفة استراتيجية في هذه البلدان، والخاص بالذكر فيها الولايات المتحدة الامريكية وبلدان غرب أوروبا وبخاصة فرنسا اضافة الى اسرائيل التي تحتل موقع القلب في العالم العربي- الاسلامي، وتقيم فيه كيانا استعماريًا استيطانيًا. وفي عموم هذه البلدان تتبدى المخاوف من ظاهرة " المد الاسلامي " من ان يؤدي الى الحاق الاذى بوجود أو نفوذ هذه الدول أو الحاق خسائر بالمصالح المباشرة أو الاستراتيجية لهذه الدول، وفي اسقاط أو تهديد الانظمة المرتبطة بعلاقات سياسية واقتصادية مع الغرب واسرائيل.

وفي مقابل المخاوف التي تتشارك فيها الدول المشار اليها مع معظم حكومات العالمين العربي والاسلامي من اخطار " المد الاسلامي " ومن " الاصولية الاسلامية " فان هناك آمالا تعتقدها اوساط موازية على مستويات عالمية واقليمية ومحلية على انبعاث " الاصولية الاسلامية "، الامر الذي يمكن معه القول ان هناك تناقضات واضحة في الموقف من انبعاث " المد الاسلامي " في المستويات كافة، وان هناك نظرتان مختلفتان لموضوع " المد الاسلامي " حسبما تجسده " الحركة الاسلامية " المعاصرة.

ويقودنا الوضع على ما هو عليه من تناقض الى محاولة الدخول في ظاهرة الحركة الاسلامية المعاصرة، لتلمس ومعاينة اتجاهاتها الرئيسية والتدقيق في ملامحها في محاولة اجمالية لتبين موقعها في خريطة العالم اليوم.

من المشهد العام الى التفاصيل :

واذا شئنا الدخول في رؤية الملامح الاساسية لـ " الحركة الاسلامية " المعاصرة، لأمكن التمييز بين اتجاهات الحركة الاسلامية

تبعاً لأغراض وأساليب العمل، ولأساس التركيب الاجتماعي. ويمكن التمييز بين الاتجاهات تبعاً لآليات تشكل ونمو هذه الاتجاهات وفي ذلك ثلاثة: داخلية، إقليمية، ودولية. وعلى نحو ذلك فإن هناك المزيد من التفاصيل التي يمكن أن تغرقنا في بحث مطول، وتجعل جهدنا متفرعاً إلى تفرعات ونهايات، تبعاً عن الهدف الذي نحن بصدد. وبسبب من المعطيات المذكورة أعلاه سوف نصب الجهد على ما هو رئيس في اتجاهات الحركة الإسلامية المعاصرة. وفي هذا نرى أن ثمة محورين، يمكن الخوض في بعض تفاصيلهما: الأول اتجاهات الحركة الإسلامية تبعاً لأغراضها، والثاني اتجاهات الحركة الإسلامية تبعاً لأساليب عملها.

أولاً : اتجاهات الحركة الإسلامية تبعاً لأغراضها

وفي هذا يمكن تعداد أربعة اتجاهات رئيسية في الحركة الإسلامية المعاصرة :

١- الجماعات الصوفية، وهي جماعات إسلامية تقليدية مازالت تنشط في أطر المجتمعات العربية - الإسلامية التقليدية، وتتعايش في بنائها وبخاصة البنى الأكثر تخلفاً في الأحياء الفقيرة والمعدمة من المدن وفي الأوساط الريفية. ورغم أن لهذه الجماعات أسماء كبرى لطرقها مثل الكيلانية، والقاديانية وغيرها، فإن لها قيادات ومشيخات محلية تجعل منها - غالباً - جماعات شبه مستقلة قائمة بذاتها، لكن تقوم على تعاليم وطقوس شبه موحدة.

أن هناك جماعات في هذا الاتجاه يمكن القول أنها بالفعل تمثل جماعات مستقلة مثل "جمعية علماء باكستان" التي يقودها مولانا شاه أحمد نوراني، وهي ذات تأثير واضح وملحوس في الواقع الباكستاني، ولها نفوذ وحضور في العديد من بلدان العالم في أوروبا وإفريقيا وآسيا من خلال شبكات الدعاة والمبشرين الذين يركزون على "الصوفية، والاستغراق في القداسة، والاقتداء

بالتصور الروحاني للرسول (ص) والتوفيق بين الشعائر الدينية المتعارضة". ويمثل النشاط السياسي في اهتمامات الجمعية مكانة هامشية.

وثمة نموذج آخر وحديث من جماعات هذا الاتجاه في الحركة الاسلامية المعاصرة، وهو " جماعة العدل والاحسان " المغربية التي يتزعمها الشيخ عبد السلام ياسين، التي لها انصار ومؤيدين في اوساط شعبية في المدن والارياف المغربية، ولها اهتمامات واسعة بالطقوس التعبدية الى درجة التصوف، وهي الى ذلك لها اهتمامات سياسية لكن بصورة محدودة.

٢- جماعات اصلاحية - خيرية، وفي هذا الاطار عدد كبير من الجمعيات والجماعات الاسلامية في العالمين العربي والاسلامي، وكثير من تنظيمات " الاخوان المسلمين" تجعل من نفسها جمعيات تعمل في هذا النطاق ولا سيما في اوساط الفئات الوسطى من ابناء المدن واوساط وجهاء الريف، لاسيما في البلدان التي تعارض سلطاتها عمل الاسلاميين كجماعات سياسية بحتة. وفي مثال الأردن عاشت تنظيمات الاخوان المسلمين مثل هذه الوضعية لعقود طويلة، وحتى عندما قررت الجماعة اقامة حزب سياسي اسلامي، تشكل هذا الحزب (جبهة العمل الاسلامي) بصورة شبه مستقلة عن الجماعة، رغبة منها في ان لا تتأثر الجماعة في حال عودة الحياة السياسية الاردنية الى ما كان عليه الوضع قبل اقرار التعددية الحزبية والسياسية والسماح بتعدد الاحزاب في البلاد.

٣- جماعات فكرية - ثقافية، وهي جماعات اسلامية تتشغل بالهم الفكري والثقافي، ويغلب عليها الطابع النخبوي الذي يأخذ على عاتقه مهمة البحث والدراسة في تراث وثقافة المجتمع الاسلامي. وتقديم مقترحات واء وحلول لمشكلات يواجهها واقع الحال الاسلامي، والمثال الاوضح في هذه الجماعات " جماعة التبليغ" وهي حركة تنشط في باكستان على نحو واضح وتمتد نشاطها

التجديدي، وتتشرب نشاطات فروعها في اكثر من ١٠٠ بلد في انحاء العالم، وتجذب نشاطاتها الفئات الوسطى. وهناك نموذج يقاربها في تونس يسمونه " الاسلاميون التقدميون" الذين يصدرون "مجلة ٢١-١٥" والذين بين رموزهم احميدة النفير وصلاح الدين الجورشي. وحول هذه المجموعة يلتف مثقفون ومثثورون اسلاميون من أبناء الفئات الوسطى في المدن، ومن أساتذة الجامعة والمعاهد الى بعض المفكرين التوانسة.

٤- الجماعات الاسلامية السياسية، والمعبر الاوضح عنها هو الاحزاب والجماعات السياسية الاسلامية المتعددة والمنشرة في بلدان العالم الاسلامي، وبعضها له وجود ملموس لدى التجمعات الاسلامية في اوروبا والولايات المتحدة. والابرز في ذلك الجماعتان التاريخيتان: "الاخوان المسلمون" و "حزب التحرير الاسلامي" وتفرعاتهما التي قد تأخذ اسماء محلية مختلفة كنها في النهاية هي جزء من التنظيم العالمي لـ "الاخوان المسلمين" او لـ "حزب التحرير الاسلامي" ويشغل أبناء الفئات الوسطى ورجال الاعمال وتجار المدن حيزا مهما في بنية هذه الجماعات والاحزاب وفي قياداتها.

وبصفة عامة فان الجماعات الاسلامية السياسية متعددة ومتنوعة لدرجة لا يمكن حصرها في تصنيفات معينة بفعل التداخلات القومية (مثلا عربية، كردية، ايرانية، تركية، باكستانية الخ) والمذهبية - الطائفية (جماعات السنة و الشيعة الخ) وصولا الى التدخلات المناطقية والقبلية على نحو ما هو ما هو قائم في واقع حال تنظيمات الحركة الاسلامية في العراق وفي افغانستان، حيث تتداخل المعطيات لتفرز واقعا فسيقائيا لتنظيمات سياسية يكاد يكون من الصعب تحديد المعاني الدقيقة لتشكيلها.

والقاسم المشترك الاهم لهذه الجماعات، انشغالها المباشر بالسياسة ومتابعة مجرياتها اليومية والبعيدة المدى في انعكاساتها المحلية والاقليمية والدولية، وهي الى ذلك ترتبط بصورة مباشرة بالدوائر

السياسية الفاعلة والانظمة والاجهزة على نحو خاص، وتتفاوت اهميتها السياسية والجماهرية ومستوياتها وعلاقاتها على هذا الاساس بين بلد وآخر.

وانتقالا من هذا الجانب في تصنيف الاتجاهات الرئيسية للحركة الاسلامية الى تصنيفها على اساس "أساليب العمل" يمكن القول ان هنالك ثلاثة اتجاهات وهي: جماعات علنية، جماعات نصف علنية، جماعات سرية.

١٠٧ : الجماعات العلنية: وهذه الجماعات غالبا ما تنتمي الى تنظيمات سياسية - تقليدية يشكل "الاخوان المسلمون" بتنظيماتهم " القطرية - المحلية " وتجسيدياتها - التي قد تأخذ اسماء محلية اخرى - الكتلة الاهم في تيار الجماعات العلنية. وكما هو معروف، فان هذه الجماعات التي يعود تاريخ تأسيس نواتها الى أواخر العشرينات عندما أسس الامام حسن البنا حركة الاخوان في مصر، وهي تخطط في "نظرة شمولية" بين مهام متعددة، وتحاول التكيف مع المعطيات السياسية في البلد المعني، فتظهر في بعض الحالات بصفتها جماعات أو جمعيات "خيرية - ثقافية - اجتماعية - رياضية" لكنها في الحالات الاكثر شيوعا تتقدم الى الواجهة السياسية باعتبارها جماعات سياسية، وهو أمر قائم في مصر بصورة صريحة وواضحة، والى حد ما في الأردن، وكذلك في المغرب كما في نموذج حركة الاصلاح والتجديد التي اعلنها عبد الاله بن كيران عام ١٩٩٢.

ثانيا : جماعات نصف علنية، وهي جماعات اسلامية سياسية، تزوج ما بين العمل العلني والسري، ولهذه الجماعات اختلاطاتها وتعدديتها. واذا كان لنا ان نستعير مثالا للدلالة على هذا الاتجاه يمكن ان نأخذ من فلسطين تنظيم "الاخوان المسلمين"، وهو

تنظيم علني في نشاطه السياسي وفي معظم مستوياته الهيكلية القيادية والتنظيمية، لكنه يتصل بتنظيم سري يتبع له هو "حماس" الذي يؤلف "الجناح العسكري" للاخوان المسلمين في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ثالثا : جماعات سرية، وهذه الجماعات السياسية الاسلامية تكاد تكون منتشرة في كل الدول الاسلامية والمهجر الامريكي - الاوروبي، وهي غالبا ما تتبنى اتجاهات واساليب عمل تتعارض وتوجهات السلطة في البلد المعنى، فتلجأ الى ممارسة نشاطها بصورة سرية، أو انها تكون علنية ثم يجري حظر أنشطتها فتحول الى السرية. ومثال ذلك ما حدث لكل من " الجبهة الاسلامية للانقاذ " في الجزائر، و" حركة النهضة " في تونس التي يقودها من الخارج الشيخ راشد الغنوشي.

والسمة الغالبة لهذه التنظيمات. انها ترفع شعارات تغيير طبيعة النظام السياسي - الاجتماعي، والانتقال به الى "مجتمع اسلامي" يقوم على أساس المبادئ الاسلامية، وهي في ذلك تملك وزنا شعبيا، وتجد استجابة فاعلة في الشارع الجماهيري، مما يجعلها موضع مخاوف من جانب السلطات فيدفعها ذلك الى ممارسة نشاطات سرية او الانتقال الى السرية خوفا من التصفية السياسية - الامنية.

وعلى وجه العموم فان غالبية الجماعات والتنظيمات الاسلامية السياسية في العالم لا ترخص السلطات الحاكمة لنشاطاتها، بسبب من شعاراتها التي تحمل معنى التغيير السياسي : " الدولة الاسلامية " أو "الاسلام هو الحل" مما يجعلها منظمات وأحزاب غير مرخصة ولا تملك شرعية العمل، لكن البعض منها مرخص له العمل السياسي من جانب الجهات الادارية. وفي ذلك نماذج عدة من أحزاب اسلامية: "الجماعة الاسلامية" في باكستان التي

أسسها ابو الاعلى المودودي عام ١٩٤١، و "حزب الرفاه" التركي الذي يُعتبر واحداً من أهم الاحزاب البرلمانية في تركيا، ومعظم الاحزاب الاسلامية الاتجاه في الأردن.

وبالمقابل فان الاحزاب والجماعات السياسية الاسلامية السرية تتدرج بين نوعين من الجماعات : النوع الاول يتبنى أساليب عمل سياسية لا تقوم على العنف واستخدام السلاح، وهي سمة عامة لتنظيمات الاسلام السياسي في العالم. غير ان هناك تنظيمات تتبنى اتجاهات اخرى فتلجأ الى العنف، وهي تستخدم السلاح، وتخوض صراعات دموية مع القوى التي تعادىها سواء كانت السلطات الحاكمة على نحو ما هو عليه وضع بعض الجماعات الاسلامية في مصر والجزائر، أو في مثال قتالها ضد بعضها البعض كما في النموذج الافغاني. وثمة نموذج اخر من الجماعات الاسلامية المسلحة والتي تخوض صراعات عنف مسلح ومنه النموذج اللبناني- الفلسطيني، ومثله حزب الله في لبنان وكل من حركتي الجهاد الاسلامي في فلسطين وحركة حماس، والثلاثة تشترك في ممارسة نشاط مسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي لمناطق محتلة في جنوب لبنان وفي المناطق الفلسطينية تحت الاحتلال.

وخلاصة القول في موضوع الاتجاهات الرئيسية في الحركة الاسلامية المعاصرة اننا امام حالة تبدو شديدة التعقيد بفعل العوامل المتاخلة والمؤثرة في المشهد الاسلامي العام الذي هو خلاصة لتفاعلات محلية - اقليمية ودولية، تتداخل فيها السياسة مع مستويات التطور الاجتماعي - الاقتصادي في العالم الاسلامي خاصة وفي العالم بصورة عامة. ويتطلب وضع كهذا المزيد من التدقيق والدراسة والتحليل للحركة الاسلامية واتجاهاتها لرؤية الجوانب المتناقضة فيها وحولها.

المساهمون في هذا الكتاب

أ.د. محمد عدنان البخيت
رئيس جامعة آل البيت

أ.د. صالح جواد الكاظم
رئيس قسم القانون في جامعة آل البيت

أ.د. ابراهيم نصر الدين
رئيس قسم العلوم السياسية بمعهد الدراسات والبحوث الأفريقية في
جامعة القاهرة
أستاذ زائر في معهد بيت الحكمة في الفصل الأول للعام الدراسي
١٩٩٥-١٩٩٦

د. محمد صفى الدين
أستاذ مشارك / مسئول كرسي اليونسكو لحقوق الانسان في معهد
بيت الحكمة

أ.د. أسحق الفرحان
رئيس حزب جبهة العمل الاسلامي
رئيس جامعة الزرقاء الأهلية

الاستاذ فايز سارة
باحث في الحركات الاسلامية / مدير دار مشرق مغرب في دمشق

د. سامي الخزندار
أستاذ مساعد في معهد بيت الحكمة

الفهرس

صفحة

٣

تقديم

ندوة الامم المتحدة

الامم المتحدة بين الواقع والطموح

أ.د. محمد عدنان البخيت ٥

الامم المتحدة ومواقف دول العالم الثالث

أ.د. صالح جواد الكاظم ٩

دور الامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين: حالة القارة الافريقية

أ.د. ابراهيم نصر الدين ١٩

دور الامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين في العالم العربي

د. محمد صفى الدين ٣٩

الاسلام والسياسة

الموقف الاسلامي من المشاركة السياسية

أ.د. اسحق الفرحان ٤٩

الاتجاهات الرئيسية في الحركة الاسلامية المعاصرة

فايز سارة ٧٩

تصويبات

<u>الخطأ</u>	<u>الصواب</u>
ص ٧ س ٤	و المندوب
ص ٤٥ س ٨	الصد
ص ٤٥ س ١٣	مفاده
ص ٥٣ س ٩	موقف السياسيين
ص ٥٣ س ٢٠	السياسات
ص ٥٤ س ٥	مسلمتين
ص ٥٦ س ٢٣	مواقف
ص ٥٧ س ١٩	في ظل انظمة اسلامية
ص ٥٨ س ٢٠	استخدام
ص ٦٣ س ٧	ان دين الدولة
ص ٦٩ س ٥	على المؤمنين
ص ٧٢ س ١٣	للمسيرة الشورية

72
3

www.mec.gov.br Biblioteca Alexandria



0310616